أبو حفصٍ عمر بن أحمد الضرير النحوي الموصلي (ت٦١٣هـ) حياتُه، وآراؤُه الصرفيّةُ

د٠ مساعد بن محمّد بن عبد الله الغفيلي (*)

مقدمة :

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، سيّدِنا محمّدٍ النبيِّ الأمّيِّ الذي أرسله اللهُ رحمةً للعالمينَ، وعلى آلِه وصحبِه ومَن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدينِ، أمّا بَعْدُ:

فهناك علماء كثر من علماء اللّغة العربيّة لم يأخذوا حقّهم من البحث والدراسة؛ لذا فهم في حاجة ماسّة إلى تسليط الضوء عليهم، وبيان مكانتهم العلميّة؛ اعترافًا بفضلهم، وتقديرًا لجهودهم في خدمة اللّغة العربيّة.

ولقد لفت انتباهي وأنا أقرأ في كتب ابن الخبّاز الموصليّ روايته كثيرًا عن شيخٍ له، ونقله آراءه وأقواله، وكان يذكره بلقب (الشيخ)، ولم يصرّح باسمه إلّا في مواضع ثلاثة فقط(١)، وهذا الشيخ هو أبو حفص، عمر بن أحمد الضّرير النحويّ الموصليّ.

وأبو حفص الموصليّ يُعَدُّ واحدًا من علماء النحو الذين ضنّت كتب التراجم بالحديث عنهم، وهذا ليس بمستغربٍ؛ فهناك علماء كثر لم تعطهم كتب التراجم حقّهم؛ لذا وقد وقع اختياري على تسليط الضوء على حياته، وآرائه الصرفيّة؛ ليكون موضوع هذا البحث؛ وذلك لأسبابٍ، منها:

١- أنّ هذا الموضوع لم تتّجه إليه أنظار الباحثين حسب علمي؛ ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ أبا حفص الموصليّ لم يُذكر عنه أنّه ألّف كتبًا في النحو، أو غيره من العلوم.

(*) أستاذ النحو والصّرف المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية – جامعة القصيم.

(١) سيأتي ذكرها عند الحديث عن تلميذه ابن الخبّاز.

٢- أنّ أبا حفص الموصليّ غير معروفٍ عند كثيرٍ من دارسي العربيّة المعاصرين؛ فقد سألتُ بعضًا من المتخصّصين في النحو عن هذه الشخصيّة فوجدتُه حائرًا لا يعرف عنه شيئًا.

٣- أنّ دراسة آراء أبي حفص توضّح مكانته العلميّة، وتبرز منزلته.

٤- كثرة ورود لقب (الشيخ) في مصنّفات تلميذه ابن الخبّاز دون التصريح باسمه؛ ممّا كان سببًا في الكشف عن شخصيّته في هذا البحث.

٥- سعة علم أبي حفص، وتعدّد معارفه وتنوّعها؛ فقد كان أنحى أهل زمانه، وأعلمهم بالنحو، والتّصريف، واللّغة، والأدب، والعروض، والقوافي، والشّعر.

ونظرًا لكثرة آراء أبي حفص وأقواله التي حوتها كتب تلميذه ابن الخبّاز، وتنوّعها ما بين نحويّة، وصرفيّة؛ فقد رأيتُ أنْ أقسّم آراءه قسمين: قسم خاصّ بآرائه الصرفيّة، وعددها عشر مسائل، وخصصتُ به هذا البحث، وقسم خاصّ بآرائه النحويّة، وسأنشره في بحث آخر إنْ شاء الله.

وقد اشتملت خطّة البحث على مقدّمة، ومبحثين، وخاتمة:

أمّا **المقدّمة**، فقد بيّنتُ فيها أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وخطّة البحث، والمنهج الذي اتّبعتُه في دراسة آراء أبي حفص الموصليّ الصرفيّة.

وأمّا **المبحث الأوّل**، فكان بعنوان: **حياة أبي حفص الموصليّ**، وفيه تحدّثتُ عن اسمه وكنيته ولقبه، ومولده، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلميّة، ووفاته.

وأمّا **المبحث الثاني**، فهو بعنوان: **آراء أبي حفص الموصليّ الصرفيّة**.

وقد سرتُ في دراسة آرائه وفقًا للمنهج الآتي:

- جمع آراء أبي حفص الموصليّ الصرفيّة من كتب تلميذه ابن الخبّاز.
- تصنيف آرائه حسب ترتيب الأبواب الصرفيّة لكتاب (الشّافية) لا بن الحاجب، وما لم يكن ضمن موضوعاتها جعلته آخرًا.
- وضع عنوان ملائم لكلّ مسألة.

– تصدير المسألة بإيراد نصّ أبي حفص الموصليّ كما نقله عنه تلميذه ابن الخبّاز.

– دراسة المسألة ومناقشتها، وذلك بالوقوف على آراء العلماء المتقدّمين والمتأخرين فيها، وبيان أدلّتهم، وحججهم.

– تضمين المسألة القول الراجح إنْ بدا لي.

وأما **الخاتمة**، فقد بيّنتُ فيها أهمّ ما توصّلتُ إليه من نتائج في هذه الدراسة، ثمّ أتبعتُها بفهرس للمصادر والمراجع.

أسألُ اللهَ – جلّ ثناؤُه – أنْ أكون قد وُفّقت في عرض هذه المسائل، ودراستها دراسة علميّة نافعة، كما أسأله – تعالى – أنْ يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهِه الكريمِ، وأنْ يغفرَ لي ما وقع فيه من سهو أو زَلَل، وأنْ ينفعَني به، وينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ قديرٌ، وبالإجابةِ جديرٌ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلّى اللهُ وسلّم على نبيِّنا محمّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ.

المبحث الأوّل: حياة أبي حفص الموصليّ[1]

(أ) اسمه، وكنيته، ولقبه.

هو أبو حفص، الإمام العلّامة مجد الدين عمر بن أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن مِهْرَان الضّرير الفقيه الشافعيّ النحويّ الموصليّ العراقيّ السَّوَادِيّ[2] العَيْسَفْنِيّ[3].

(ب) مولده.

وُلد أبو حفص الموصليّ في قرية من سَوَاد العراق تُسمّى (مُوَهْرَر)[4]، ولم تذكر الكتب التي ترجمت له السّنة التي وُلد فيها.

(ج) نشأته.

قدم أبو حفص صغيرًا إلى (عين سَفْنَة) – قرية من نواحي الموصل – فسكنها مدّة؛ فنُسب إليها.

نشأ في مدينة (الموصل) بعد أن قدم إليها من (عين سَفْنَة)، وحفظ بها القرآن، وطلب العلم، وجدّ في الاشتغال، ولازم الشّيخ أبا الحرم الماكسينيّ النحويّ، وبرع فيما قرأ عليه حتّى صار أنحى أهل زمانه، وأعلمهم بالنّحو، والتّصريف، واللّغة، والعروض، والقوافي، ومعاني الشعر، وسائر فنون الأدب.

---

(١) تنظر ترجمته في: قلائد الجُمَان في فرائد شعراء هذا الزمان: ٤/٢٠٧-٢٠٨، ومجمع الآداب في معجم الألقاب: ٤/٤٨١-٤٨٢، وتاريخ الإسلام: ١٣/٣٧٦-٣٧٧، وذيل طبقات الشافعيّة للمطريّ: ل/٩ب، وبغية الوعاة: ٢/٢١٦، والموسوعة الميسّرة في تراجم أئمّة التفسير والإقراء والنّحو واللّغة: ٢/١٧٤٥، والدّرس النحويّ في الموصل: ١٢٧-١٢٨.

(٢) نسبة إلى قرية من سواد العراق تُسمّى (مُوَهْرَر). ينظر: قلائد الجُمَان: ٤/٢٠٧.

(٣) كذا في قلائد الجُمَان: ٤/٢٠٧. وقال الذهبيّ في تاريخ الإسلام (١٣/٣٧٧): ((ويُقال له أيضًا: العَسْفَنِيّ، نسبةً إلى (عَيْن سَفْنَة)، قرية بنواحي الموصل)). وفي مجمع الآداب (٤/٤٨١)، وذيل طبقات الشافعيّة للمطريّ (ل/٩ب): ((العَنْسَفِيّ)).

(٤) ينظر: قلائد الجُمَان: ٤/٢٠٧. ولم يذكرها ياقوت الحمويّ في معجم البلدان.

وبعد أنْ توفي شيخه أبو الحرم الماكسينيّ جلس مكانه، وأقرأ الناس النحو والآداب، وتصدّر وأفاد خلقًا كثيرًا، وقدم إليه جماعة كثيرة ممّن هم في طبقته من أصحاب شيخه أبي الحرم، وأخذوا عنه حتّى أقرّ له كلّ عالم، واعترف بفضله كلّ أديب.

كان مُفْرِط الذّكاء، سريع الحفظ، قويّ النفس وقت القراءة عليه، لم يقبل من أحدٍ جزاءً، ولا ثوابًا[1].

(د) شيوخه.

لم تذكر الكتب التي ترجمت لأبي حفص إلّا شيخًا واحدًا لازمه[2]، وجلس مكانه يُقرئ الناس النحو والآداب بعد وفاته، وهو أبو الحرم، مكّيّ بن ريّان بن شبّة بن صالح الماكسينيّ الضّرير النحويّ (ت٦٠٣هـ)[3].

(هـ) تلاميذه.

لم تذكر كتب التراجم إلّا ثلاثة تلاميذ أخذوا عن أبي حفص، ونهلوا من علمه[4]، وهم:

١- أبو يعقوب، إسحاق بن مروان بن أبي السعادات بن سمكان الموصليّ النحويّ العروضيّ (ت٦٣٤هـ)[5].

---

(١) ينظر: قلائد الجُمَان: ٢٠٧/٤. وينظر: تاريخ الإسلام: ٣٧٧/١٣، وذيل طبقات الشافعيّة للمطريّ: ل/٩ب.

(٢) ينظر: قلائد الجُمَان: ٢٠٧/٤، ومجمع الآداب: ٤٨١/٤، وتاريخ الإسلام: ٣٧٧/١٣، وذيل طبقات الشافعيّة للمطريّ: ل/٩ب، وبغية الوعاة: ٢١٦/٢.

(٣) تنظر ترجمته في: إنباه الرّواة: ٣٢٠/٣-٣٢٢، ومعجم الأدباء: ١٢٦/٧-١٢٨، وبغية الوعاة: ٢٩٩/٢.

(٤) ينظر: قلائد الجُمَان: ٢٥٣/١، ٣٦٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ومجمع الآداب: ٤٨١/٤، وإشارة التعيين: ٢٩، وتحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب: ٢٨٨/١.

(٥) تنظر ترجمته في: قلائد الجُمَان: ٣٦٢/١-٣٦٧.

قال عنه ابن الشَّعَّار الموصليّ: «صحب الشيخ أبا حفص عمر بن أحمد النحويّ الضّرير، ودرس عليه فنون الآداب، كالنّحو، واللّغة، والعروض، والقواقي، وغير ذلك، حتّى انفرد على أقرانه، وتقدّم عليهم حينئذٍ بهذه الفضائل»[1].

ونقل عنه ابن الشَّعَّار قوله[2]: «أنشدني شيخي الإمام أبو حفص الضّرير لنفسه، وقد سأله بعض الرؤساء أنْ يضع أبياتًا يضمّنها هذا البيت:

تَـشَاغَلْتُمُ عَنَّـا بِـصُحْبَةِ غَيْرِنَـا وَأَظْهَـرْتُمُ الهِجْـرَانَ مَـا هَكَـذَا كُنَّـا!

فأنشأ أبو حفص هذه الأبيات، أوّلها:

إِلَامَ أُقَاسِـي لَاعِـجَ الـشَّوْقِ والحُزْنَـا وَيُـضْنِي هَـوَاكُمْ وَالجَفَـا جَـسَدِي المُـضْنَا

أَأَحْبَابَنَـا إِنْ حَلْلْـتُمُ عَـنْ عُهُوْدِنَـا فَإِنَّـا عَلَـى تِلْـكَ المَوَاثِيْـقِ مَـا حُلْنَـا

رَعَـى اللهُ أَيَّامًـا تَقَـضَّتْ بِقُـرْبِكُمْ فَمَـا كَـانَ أَحْلَاهَـا لَـدَيَّ وَمَـا أَهْنَـا

أَحِـنُّ إِلَيْهَـا بِالأَصَـائِلِ وَالـضُّحَى وَمَـا يَنْفَـعُ الـصَّبَّ الكَئِيْـبَ إِذَا حَنَّـا

يَكَـادُ لَـمَّا يَلْقَـى مِـنَ الوَجْـدِ والأَسَـى يَحِـنُّ اشْـتِيَاقًا فِـيْ الظَّـلَامِ إِذَا جَنَّـا

إِذَا لَـمْ يَكُـنْ لِـيْ عِنْـدَكُمْ مِثْـلُ مَـا لَكُـمْ بِقَلْبِـي فَـلَا أَجْـدَى الحَنِـيْنُ ولَا أَغْنَـى

فَقَـدْ كَـانَ يَغْـشَى النَّـوْمُ عَيْنِـي بِقُـرْبِكُمْ فَمُـذْ غِبْـتُمُ مَـا صَـافَحَ الغُمْضُ لِـيْ جَفْنَـا

وَأَحْـسَنْتُ ظَنِّـيْ فِـيْكُمُ لَا عِـدِمتُكُمْ فَمَـا بَـالُكُمْ أَخْلَفْـتُمُ ذَلِـكَ الظَّنَّـا

فَـإِنْ كَـانَ أَغْنَـاكُمْ سِـوَانَا فَإِنَّنَـا عَلَـى كُـلِّ حَـالٍ لَـمْ نَجِـدْ عَـنْكُمُ مَغْنَـا

تَـشَاغَلْتُمُ عَنَّـا بِـصُحْبَةِ غَيْرِنَـا وَأَظْهَـرْتُمُ الهِجْـرَانَ مَـا هَكَـذَا كُنَّـا!».

---

(١) المصدر السابق: ٣٦٣/١.

(٢) المصدر السابق: ٢٠٧/٤.

ولم يُعرف عن أبي حفص الموصليّ – رحمه الله – أنّه كان شاعرًا، بل كان يترفّع عن نظمه، يقول عنه تلميذه ابن الشَّعَّار: «ومع ذلك لم يكن في عمل الشعر كبيرَ يدٍ، وكان يرفع نفسَه عن نظمه، وربّما وقع له معنًى فيقول فيه أبياتًا يسيرةً لم يظهر عليها طلاوة»[(١)].

٢- أبو العبّاس، شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد بن أبي المعالي النحويّ الضّرير الإربليّ، المعروف بابن الخبّاز الموصليّ (ت٦٣٩هـ)[(٢)].

ذكر بعضُ مَن ترجم لابن الخبّاز أنّه لازم شيخه أبا حفص، وأنّه درس عليه كتبًا في علوم متنوّعة، منها: النحو، واللّغة، والأدب، والعروض، والقوافي، حتّى برع فيها، وبرّز على أقرانه، وأنّه لمّا مات شيخه أبو حفص جلس مكانه، وبدأ يُقرئ الناس بعض العلوم[(٣)].

وقد أشار ابن الخبّاز في كتابه (النهاية في شرح الكفاية) إلى أنّه كان يقرأ على شيخه أبي حفص كتاب (الإيضاح العضديّ) لأبي عليّ الفارسيّ، فقال في باب (ما لم يُسَمَّ فاعُله): «... وهذا الفصل الذي أذكره الآن ذكره لنا الشيخ لمّا قرأتُ عليه باب الفعل المبنيّ للمفعول به في كتاب (الإيضاح)»[(٤)].

وقال في باب (إنّ وأخواتها): «ولّمّا استشرحتُ شيخنا هذه المسألة من كتاب (الإيضاح)، حكى لي أنّ لعضد الدولة – الذي ألّف (الإيضاح) له – قولًا آخرَ في كسرة (إنّ) ...»[(٥)].

قال ابن الشَّعَّار عن ابن الخبّاز: «... وتردّد إلى جماعة من أدباء الموصل، ولازم الشيخ أبا حفص، ودرس عليه كتبًا كثيرةً من الأدب، والنحو، واللّغة، والعروض، والقوافي، حتّى برّز على أقرانه، وفاق أبناء زمانه، وبرع في ذلك، وتمهّر تمهّر المجتهدين، فلما مات أبو حفص شيخه جلس مكانه، وتصدّر لإفادة

---

(١) قلائد الجُمَان: ٢٠٧/٤.

(٢) تنظر ترجمته في: المصدر السابق: ٢٥٣/١-٢٦٥، وإشارة التعيين: ٢٩، وتاريخ الإسلام: ٢٨٥/١٤.

(٣) ينظر: قلائد الجُمَان: ٢٥٣/١، وإشارة التعيين: ٢٩، وتحفة الأديب: ٢٨٨/١.

(٤) ٩٣٥/٤.

(٥) ١٤٣٩/٥.

علم الأدب، والعربيّة، والقرآن، والفرائض، والحساب، ومعاني الشعر، وغير ذلك؛ فانثالوا عليه من كلّ فجّ»[1].

وقال عنه عبد الباقي اليماني: «... سكن الموصل، ونشأ بها، واشتغل وجلس مكان شيخه يُقرئ النحو، واللّغة، والعروض، والقوافي، والفرائض، والحساب، وتزاحم الناس عليه ...»[2].

وقال عنه السيوطيّ: «وكان قرأ على الشيخ أبي حفص عمر بن أحمد العَسْفَنِيّ، ولازمه، ودرس عليه كتبًا كثيرةً في النحو، واللّغة، والعروض، والقوافي، والأدب، حتّى برّز على أقرانه، وجلس في مكان شيخه بعد موته؛ لإقراء النحو، واللّغة، والفرائض، والحساب ...»[3].

وقد تردّد لقب (الشيخ) كثيرًا في مؤلّفات ابن الخبّاز، وهي: توجيه اللّمع، والغرّة المخفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، والنّهاية في شرح الكفاية، والفريدة في شرح القصيدة، وقد بدا أثر شيخه واضحًا في هذه الكتب، وكان تلميذه ابن الخبّاز ينقل عنه كثيرًا من أقواله، وآرائه، وتعليلاته، وكان يجلّ شيخه كثيرًا، ويشهد بفضله، وكان كثير الثناء عليه في مؤلّفاته، وكان يترحّم عليه، ويدعو له، وكثيرًا ما كان يُشير إليه بقوله: «قال الشيخ»[4]، أو «وقال لنا الشيخ»[5]، أو «وقال شيخنا»[6]، أو «وقلتُ لشيخنا»[7]، أو «وسألتُ الشيخ»[8]، أو «وسألتُ شيخنا»[9]، أو «ذكره لنا

(١) قلائد الجُمَان: ٢٥٣/١.
(٢) إشارة التعيين: ٢٩.
(٣) تحفة الأديب: ٢٨٨/١.
(٤) توجيه اللّمع: ٥٦٥.
(٥) المصدر السابق: ٦٠١.
(٦) النهاية: ١٠١/١، ٥١٤/٢، والغرّة المخفيّة: ١٢٧/١.
(٧) الغرّة المخفيّة: ٦٧٢/٢، والفريدة: ١١٢.
(٨) النهاية: ٤٥١/٢.
(٩) توجيه اللّمع: ١٩٣، ٤٣٢.

الشيخ»[1]، أو «وسمعتُ شيخنا يقول»[2]، أو غير ذلك من العبارات التي تدلّ على تأثّره بشيخه، وحرصه على حفظ أقواله، وإعجابه بها، ولكنّه لم يصرّح باسم شيخه هذا إلّا ثلاث مرّات فقط:

الأولى: قوله في نهاية كتابه (توجيه اللّمع)[3]: «هذا آخر ما عمدتُ لإملائه من شرح كتاب (اللّمع)، وقد جئتُ به كما ضمّنتُ في خطبته، ومَن تصفّحه وتأمّله علم صدق دعواي، ولم أستعن في مدّة إملائه عليه بمطالعة كتاب، وقد أودعتُه نُبَذًا ممّا رويتُه عن شيخي مجد الدين بن أبي حفص[4] عمر بن أحمد بن أبي بكر بن مِهْرَان، برّد اللهُ مَضْجَعَه، وطيّب مَهْجَعَه، فإنّ حالي معه كما أنشد الإمام عبد القاهر الجرجانيّ[5]:

وَكَمْ سَبَقَتْ مِنْهُ إِلَيَّ عَوَارِفٌ ... تَنَائِيَ مِنْ تِلْكَ العَوَارِفِ وَارِفُ

وَكَمْ غُرَرٍ مِنْ بِرِّهِ وَلَطَائِفٍ ... لَشُكْرِي عَلَى تِلْكَ اللَّطَائِفِ طَائِفُ».

الثانية: قوله – نقلًا عن أبي حيّان الأندلسيّ –: «قال الشيخ الإمام العلّامة شمس الدين أبو العبّاس أحمد بن الحسين بن أحمد النحويّ المعروف بـ (ابن الخبّاز) – رحمه الله –: ... فلقد نظرتُ في الباب الثالث من كتاب اللّغات من (المحصول)، من كلام الإمام العلّامة، منشئ العلوم ومفسّرها، والمرجوع إليه في تقديرها وتحريرها، الداعي إلى الله، أبي عبد الله محمّد بن عمر بن الحسين الرازيّ ... فوجدتُ ما ذكره من أقسام التغييرات التسع العارضة للّفظ المشتقّ مشكلة التحصيل، وقد كنتُ يائسًا من تمثيلها زمانًا، والذي قيّد فهمي عن الإطلاق في هذا الميدان أمران، أحدهما: أنّي راجعتُ شيخنا مجد الدين أبا حفص عمر – رحمه

---

(١) النهاية: ٤/٩٣٥.
(٢) المصدر السابق: ٤/٩٣٧.
(٣) ص ٦١٥.
(٤) كذا ((بن أبي حفص))، بإقحام كلمة (بن)، ولعلّه سهو من الناسخ.
(٥) أسرار البلاغة: ١٨.

الله – غير مرّة، فلم يزدني على تمثيل صورةٍ أو صورتين، وقد كان يجري عند بحره جدولًا ...»[1].

الثالثة: قوله في مقدّمة كتابه (تصحيح المقياس في تفسير القُسْطَاس): «فإنّي لمّا قرأتُ كتاب (القُسْطَاس في العروض)، الذي عُني بتأليفه العلّامة فخر خوارزم أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ – رحمه الله تعالى – على شيخنا الإمام حجّة العرب مجد الدين أبي حفص عمر بن أحمد بن مِهْرَان، غشيتْه رحمةُ اللهِ بكرةً وعشيًّا، ورفعه في جنّته مكانًا عليًّا ...)»[2].

٣- أبو البركات، كمال الدين المبارك بن أبي بكر بن الشَّعَّار الموصليّ (ت٦٥٤هـ)[3]. نصّ هو على تتلمذه على الشيخ أبي حفص عند ترجمته له[4].

وقد وَهِمَ عبد القادر البغداديّ في موضعٍ من (شرح أبيات المغني)[5]؛ حيث سمّى شيخه (ابن إياز)، فقال: «وأمّا حذف (ما) النافية وأختها (إنْ)، فلم يُسمع، قال ابن الخبّاز: ما رأيتُ في كتب النحو إلّا حذف (لا)، وقال لي شيخُنا – يعني ابن إياز – لا يجوز حذف (ما)؛ لأنّ التصرّف في (لا) أكثر من التصرّف في (ما). انتهى».

واستبعد هذا حامد محمّد العبدليّ، فقال: «وهذا لا يكون؛ لسببين:

الأوّل: أنّ ابن الخبّاز إذا نقل عبارة عن شيخه يقول: (رحمه الله) – غالبًا – ومعلوم أنّ ابن الخبّاز توفي قبل ابن إياز[6].

الثاني: أنّ ابن إياز كان يأخذ بعض عباراته من ابن الخبّاز»[7].

---

(١) تذكرة النحاة: ٤١١.
(٢) مقدّمة الفريدة: ٢١.
(٣) تنظر ترجمته في: تاريخ إربل: ١/٣٨٤-٣٨٦، ومجمع الآداب: ٤/٢١٧، وتاريخ الإسلام: ٤/٧٦٦.
(٤) ينظر: قلائد الجُمَان: ٤/٢٠٧.
(٥) ١/٣٠.
(٦) توفي ابن الخبّاز سنة (٦٣٩هـ)، وابن إياز سنة (٦٨١هـ).
(٧) مقدّمة الغرّة المخفيّة: ١/١٩.

وممّا يؤكّد أنّ الشيخ الذي يتردّد اسمه كثيرًا في مؤلّفات ابن الخبّاز هو أبو حفص الموصليّ، وليس غيره من مشايخه – ثلاثة أمور:

الأوّل: أنّ ابن الخبّاز قد صرّح باسم شيخه أبي حفص – كما مرّ – في نهاية كتابه (توجيه اللّمع)، وفي أوّل كتابه (تصحيح المقياس في تفسير القُسْطَاس)، وفي النصّ الذي نقله عنه أبو حيّان في كتابه (تذكرة النحاة).

الثاني: نصّت الكتب التي ترجمت لابن الخبّاز على ملازمته لشيخه أبي حفص، وجلوسه مكانه بعد وفاته، وأنّه درس عليه كتبًا في علوم متنوّعة، منها: النحو، واللّغة، والأدب، والعروض، والقوافي.

الثالث: أنّ ابن الشَّعَّار عندما ترجم لشيخه ابن الخبّاز لم يذكر في شيوخ ابن الخبّاز الآخرين – غير أبي حفص – أنّه لازمهم، أو جلس مكانهم لإقراء الناس، أو أخذه عنهم النحو، أو اللّغة، وهؤلاء الشيوخ هم:

١– أبو الفضل، عبد الكريم بن أحمد بن محمّد المقرئ الضّرير، المعروف بابن حَرَمِيَّة (ت٦١١هـ)[١].

٢– أبو المعالي [٢].

وقد غلب على ظنّ د. عبد الرحمن العثيمين[٣] – رحمه الله – أنّ من شيوخه الذين ذكرهم ابن الشَّعَّار، وإنْ لم ينصّ صراحة على أنّه أخذ عنهم:

١– أبو الكرم، عبد الكريم بن يوسف بن الحسين الموصليّ، المعروف بالمهذّب الأفطس (ت٦١٣هـ)[٤].

٢– أبو إسحاق، إبراهيم بن عبد الكريم الحنفيّ البغداديّ (ت٦٢٨هـ)[٥].

---

(١) ينظر: قلائد الجُمَان: ٦٥/٣.
(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢٥٤/١.
(٣) ينظر: مقدّمة الفريدة: ١١–١٢.
(٤) ينظر: : قلائد الجُمَان: ٥٨/٣.
(٥) ينظر: المصدر السابق: ٢٥٩/١.

٣- أبو إسحاق، إبراهيم بن محمّد الرَّقِّيّ، المعيد بالمدرسة النوريّة (ت٦٢٩هـ)[١].

وقد ذكر د. فايز زكي دياب[٢] مجموعة من العلماء الذين يعتقد أنّ ابن الخبّاز قد روى عنهم، والحقّ أنّني لم أقف على مَن ذكر ذلك عند مَن ترجم له، هذا فضلًا عن أنّ العلماء الذين ذكرهم لم يُشِرْ ابن الخبّاز إلى واحدٍ منهم في مؤلّفاته، كما أنّهم قد ماتوا كلّهم بعد ابن الخبّاز بسنوات طويلة!

كما ذكر د. عبد الجليل محمّد العبادي[٣] أنّ من شيوخ ابن الخبّاز أبا السعادات هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة، المعروف بـ (ابن الشجريّ). قلتُ: كيف يكون شيخًا له ومولد ابن الخبّاز كان سنة (٥٨٩هـ) تقريبًا، ووفاة ابن الشجريّ كانت سنة (٥٤٢هـ)!

(و) مكانته العلميّة.

لقد احتلّ أبو حفص الموصليّ مكانةً علميّةً كبيرةً في مختلف العلوم، شهد له بها تلاميذه، ومن جاء بعدهم من العلماء.

قال عنه تلميذه ابن الشَّعَّار الموصليّ: «... أنحى أهل زمانه، وأعلمهم بالنّحو، والعروض، والقوافي، والتّصريف، واللّغة، ومعاني الشعر، وسائر فنون الأدب. وتصدّر وأفاد خلقًا كثيرًا، وانثال عليه جماعة كثيرة ممّن هم في طبقته من أصحاب الشيخ أبي الحرم، وأخذوا عنه حتّى أقرّ له كلّ عالم، واعترف بفضله كلّ أديب. وكان مفرط الذّكاء، سريع الحفظ، قويّ النفس وقت القراءة عليه، لم يقبل من أحدٍ جزاءً، ولا ثوابًا. وكان له يدٌ في علوم أُخَر، كعلم الحساب، والفقه على مذهب الإمام الشافعيّ - رضي الله عنه -»[٤].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢٦٢/١.
(٢) ينظر: مقدّمة توجيه اللّمع: ٢٦-٢٧.
(٣) ينظر: مقدّمة النهاية: ١٣/١.
(٤) قلائد الجُمَان: ٢٠٧/٤.

وقال عنه ابن الفُوَطِيّ الشيبانيّ: «كان من الأدباء الأفاضل، قرأ النحو والأدب على أبي الحرم مكّيّ بن ريّان الماكسينيّ، وأخذ عنه شمس الدين أبو العبّاس أحمد بن الخبّاز الموصليّ النحويّ»[(١)].

وقال عنه الذهبيّ: «... وتأدّب على مكّيّ بن ريّان، وصار أنحى أهل عصره، وأتقن العروض، والشّعر، واللّغة، وتصدّر للإفادة بعد شيخه، وتخرّج به أئمّة، وكان مُفْرِط الذكاء، وكان يدرّس مذهب الشافعيّ»[(٢)].

وقال عنه السيوطيّ: «برع في علم النحو، وتخرّج بمكّيّ بن ريّان، وتصدّر بعده لإقرائه، وله ذكاء وفكرة حسنة، وكان في لسانه حُبْسَة عظيمة، وعنده ثِقَلٌ في كلامه لا يكاد يبين، أراد مناظرة محمود بن الأرملة فلم يُجبه إلى ذلك خوفًا»[(٣)].

(ز) وفاته.

توفي أبو حفص الموصليّ – رحمه الله – يوم عيد الفطر في الموصل سنة (٦١٣هـ)[(٤)]، ودُفن ظاهر البلد غَرْبِيِّه بمقبرة المعافى بن عمران[(٥)].

الجدير بالذّكر أنّ أبا حفص لم يُذكر عنه أنّه ألّف كتبًا؛ ولعلّ ذلك يعود إلى اشتغاله بالتّدريس والإقراء في مدينة الموصل.

---

(١) مجمع الآداب: ٤/٤٨١.

(٢) تاريخ الإسلام: ١٣/٣٧٧.

(٣) بغية الوعاة: ٢/٢١٦.

(٤) ينظر: قلائد الجُمَان: ٤/٢٠٧، ومجمع الآداب: ٤/٤٨٢، وتاريخ الإسلام: ١٣/٣٧٧، وذيل طبقات الشافعيّة للمطريّ: ل/٩ب، وبغية الوعاة: ٢/٢١٦.

(٥) ينظر: قلائد الجُمَان: ٤/٢٠٧-٢٠٨.

المبحث الثاني: آراؤه الصرفيّة

(١) توجيه شذوذ تصغير «وَرَاء»، و «قُدَّام»، و «أَمَام» بالتّاء.

قال ابن الخبّاز: «وقد شذَّ عنِ القياسِ ثلاثةُ أسماءٍ، وهي: وَرَاءٌ، وقُدَّامٌ، وأَمَامٌ، قالوا في تصغيرِها: وُرَيِّئَةٌ، وقُدَيْدِيْمَةٌ، وأُمَيِّمَةٌ، قال الشيخُ[١]- رحمه اللهُ: لأنّ الغالبَ على الظروفِ التذكيرُ، وهذه مؤنّثاتٌ، فلو صُغِّرَتْ بغيرِ تاءٍ لأُلْحِقَتْ بالغالبِ»[٢].

الدراسة:

إذا كان الاسم المؤنّث الخالي من علامة التأنيث زائدًا على ثلاثة أحرف، لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره؛ وذلك لأنّ الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، فاستُثقل وجودها معه[٣]، تقول في عَنَاق[٤]، وعُقَاب، وعَقْرَب، وزَيْنَب: عُنَيِّق، وعُقَيِّب، وعُقَيْرِب، وزُيَيْنِب[٥].

وشذّ عن القياس ثلاثة أسماء أُلحقت بها التاء، وهي: وَرَاءٌ، وقُدَّامٌ، وأَمَامٌ، قالوا في تصغيرها: وُرَيِّئَةٌ، وقُدَيْدِيْمَةٌ، وأُمَيِّمَةٌ[٦]، وقد ذكر النحويّون في توجيه شذوذ إلحاق التاء بها عند تصغيرها **سبعة أوجه:**

---

(١) هو: أبو حفص، عمر بن أحمد الضّرير النحويّ الموصليّ العراقيّ (ت٦١٣هـ).
(٢) توجيه اللّمع: ٥٦٥.
(٣) ينظر: الكتاب: ٤٨١/٣، وشرح الكتاب: ١٩٨/١٣، والفوائد والقواعد: ٧٦٥، وشرح اللّمع لابن برهان: ٦٦١/٢، واللّباب: ١٧١/٢، وشرح المفصّل: ١٢٨/٥، وشرح الشافية: ٢٣٨/١،
(٤) العَنَاقُ: الأنثى منَ المَعْزِ، وشيءٌ منَ دوابِّ الأرضِ كالفَهْدِ، والدّاهيةُ، والأمرُ الشّديدُ، والحَرَّةُ، والخيبةُ. ينظر: الصّحاح: ١٥٣٤/٤ (عنق)، واللّسان: ٢٧٤/١٠-٢٧٦ (عنق).
(٥) ينظر: شرح الكتاب: ٢٠١/١٣، واللّمع: ٣٠١، والفوائد والقواعد: ٧٦٥، والبلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٨٧، والمتّبع في شرح اللّمع: ٦٨٨/٢، وتوجيه اللّمع: ٥٦٤، والشّافية: ٣٤.
(٦) ينظر: الجمل: ٢٥٠، واللّمع: ٣٠٢، والفوائد والقواعد: ٧٦٥، والمتّبع في شرح اللّمع: ٦٨٨/٢، وتوجيه اللّمع: ٥٦٦، والشّافية: ٣٤.

الأوّل: أنّ الغالب على الظروف التذكير، وهذه الظروف الثلاثة مؤنّثات، فلو حُقِّرَتْ بغير تاء التأنيث، لحُمِلَتْ على الغالب في بابها، وهو التذكير[١]، وممّن ذهب إلى هذا أبو البقاء العكبريّ[٢].

يقول أبو البقاء العكبريّ: «فإنْ كان أربعة أحرف لم يردّوا إليه التاء، نحو: زُيَيْنِب، وعُقَيْرِب، وعُنَيِّق؛ لأنّ الحرف الرابع طالت الكلمةُ به حتّى صار عوضًا من تاء التأنيث، وقد خرج عن هذا الأصل ثلاثةُ ألفاظٍ: ظرفان، وهما وَرَاء، وقُدَّام، تقول فيهما: وُرَيِّئَة، وقُدَيْدِيْمَة؛ وعلّة ذلك أنّ الظروف كلّها مذكّرة إلّا هذين فإنّهما مؤنّثان، فلو لم تُرَدَّ التاءُ عليهما للتّصغير لأُلحقا ببقيّة الظروف ...»[٣].

واختار هذا التوجيه أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، حيث يقول ابن الخبّاز نقلًا عن شيخه: «... قال الشيخُ – رحمه اللهُ –: لأنّ الغالبَ على الظروفِ التذكيرُ، وهذه مؤنّثاتٌ، فلو صُغِّرَتْ بغيرِ تاءٍ لأُلْحِقَتْ بالغالبِ»[٤].

الثاني: أنّ الأغلب في الظروف التذكير، فلو لم يُدخلوا التاء في هذه الظروف الثلاثة عند تصغيرها وهي مؤنّثة، لالتبست بالمذكّر من الظروف، ولم يكن هناك دليلٌ على تأنيثها، وممّن ذهب إليه الفرّاء[٥]، والمبرّد[٦]، وأبو عليّ الفارسيّ[٧]، والثمانينيّ[٨]، والواسطيّ الضّرير[٩]، وابن الأنباريّ[١٠]،

(١) ينظر: المتّبع في شرح اللّمع: ٦٨٨/٢.
(٢) ينظر: اللّباب: ١٧١/٢.
(٣) اللّباب: ١٧١/٢.
(٤) توجيه اللّمع: ٥٦٥.
(٥) ينظر: المذكّر والمؤنّث: ٩٨.
(٦) ينظر: المقتضب: ٢٧٢/٢، ٤١/٤، والمذكّر والمؤنّث: ٩٤.
(٧) ينظر: المسائل المنثورة: ٢٥٨.
(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ٧٦٥.
(٩) ينظر: شرح اللّمع: ٢٥٩.
(١٠) ينظر: أسرار العربيّة: ٣٦٧.

وابن خروف[١]، وابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣]، وأحمد الجَنْدِيّ[٤].

قال الفرّاء: «والمواضع كلّها التي يسمّيها النحويّون الظروف، والصّفات، والمحالّ، فهي ذُكْرَان إلّا ما رأيتَ فيه شيئًا يدلّ على التأنيث، إلّا أنّهم يؤنّثون أَمَام، وقُدَّام، ووَرَاء، فيقولون: فلانٌ وُرَيِّئَةُ الحائطِ، على وزن: (وُرَيِّعَة)، فيُدخلون في تحقيرها الهاء؛ فذلك دليلٌ على تأنيثها، وكذلك قُدَّام: قُدَيْدِيْمَة، وقُدَيْدِيْم ... وأَمَام تحقيرها: أُمَيِّم، وأُمَيِّمَة»[٥].

وقال المبرّد: «فالظّروف إنّما هي هذه على الحقيقة، فما جاء منها مؤنّثًا بغير علامة: قُدَّام، ووَرَاء، وتصغيرهما: قُدَيْدِيْمَة، ووُرَيِّئَة.

فإنْ قلتَ: فما لهاتين لَحِقَتْ كلَّ واحدةٍ منهما الهاءُ، وليستا من الثلاثة؟

قيل: لأنّ الباب على التذكير، فلو لم يُلحقوهما الهاءَ لم يكن على تأنيث واحدٍ منهما دليلٌ»[٦].

الثالث: أنّ باب الظروف التذكير، فلمّا شذّتْ في بابها فرّقوا بينها وبين غيرها، فأدخلوا فيها علامة التأنيث[٧]، وممّن ذهب إليه ابن هشام اللخميّ[٨].

الرابع: أنّ التاء أُلحقت في تحقيرها؛ تنبيهًا على الأصل المرفوض، كما صحّحوا الواو في (القَوَد)؛ تنبيهًا على أنّ الأصل في بَاب، ودَار الحركة (بَوَبَ، ودَوَرَ)، وكما صحّحوها في (القُصْوَى)؛ تنبيهًا على أنّ الأصل في (الدُّنْيَا)،

---

(١) ينظر: شرح الجمل: ١٠٢٧/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١٢٨/٥.

(٣) ينظر: المقرّب: ٩٠/٢، وشرح الجمل: ٣٠٥/٢.

(٤) ينظر: الإقليد: ١١٨٩/٣-١١٩٠.

(٥) المذكّر والمؤنّث: ٩٨-٩٩.

(٦) المقتضب: ٢٧٢/٢.

(٧) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزديّ: ٣٢٦/١.

(٨) ينظر: الخزانة: ٨٨/٧.

و (العُلْيَا) الواو، وممّن ذهب إلى هذا ابن برهان العكبريّ[١]، وابن سيدة[٢]، وابن الأنباريّ في وجهٍ ثانٍ له[٣]، وأبو البقاء العكبريّ في توجيهٍ ثانٍ له[٤].

الخامس: أنّ هذه الألفاظ الثلاثة لا يُخبر عنها بفعل يتبيّن تأنيثها بشيءٍ فيه؛ لأنّها ظروف كـ (خَلْفَ)، بخلاف غيرها من الأسماء التي لا علامة لتأنيثها ويُخبر عنها بأفعال تدلّ على تأنيثها، كقولهم: لَسَبَتْه العقربُ، وهذه العقربُ، والعقربُ رأيتُها، وعَمِرَتِ الدارُ، وهذه دارٌ مباركةٌ، فلمّا لم يُخبر عنها بما يُظهر تأنيثها، ألحقوا بها تاء التأنيث؛ ليُعلم أنه هو الأصل، وممّن ذهب إلى هذا أبو حاتم السجستانيّ[٥]، والسيرافيّ[٦]، والشريف عمر الكوفيّ[٧].

السادس: أنّ التاء أُلحقت في تحقيرها؛ تأكيدًا لتأنيثها، وممّن ذهب إليه الثمانينيّ في توجيهٍ ثانٍ له[٨]، وابن الأنباريّ في وجهٍ ثالثٍ له[٩].

السابع: أنّ (القُدَّام) يجيء بمعنى: المَلِك، وبمعنى: الجِهَة[١٠]، و (الوَرَاء) يجيء بمعنى: وَلَد الوَلَد، وبمعنى: الجِهَة[١١]، فتصغيرهما بلا تاءٍ يُوهم أنهما

---

(١) ينظر: شرح اللّمع: ٦٦٤/٢.

(٢) ينظر: المخصّص: ٨٣/١٦.

(٣) ينظر: أسرار العربيّة: ٣٦٧، والبلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث: ٨٧.

(٤) ينظر: المتّبع في شرح اللّمع: ٦٨٨/٢.

(٥) ينظر: المذكّر والمؤنّث: ١٠٣، ٢١١. وينظر: ٧٣، ١٣٦.

(٦) ينظر: شرح الكتاب: ٩٥/١٢-٩٦، ٢٠١/١٣. وينظر: شرح الشافية: ٢٤٣/١-٢٤٤.

(٧) ينظر: البيان في شرح اللّمع: ٦٤٨.

(٨) ينظر: الفوائد والقواعد: ٧٦٥.

(٩) ينظر: أسرار العربيّة: ٣٦٧.

(١٠) ينظر: الصّحاح: ٢٠٠٨/٥ (قدم).

(١١) ينظر: الصّحاح: ٢٥٢٣/٦ (ورى).

بمعنى: المَلِك، ووَلَد الوَلَد، فأُثبتت التاءُ؛ إزالةً لهذا الوهم[١]، وممّن ذهب إليه الخوارزميّ[٢]، وأحمد الجَنْدِيّ في توجيهٍ ثانٍ له[٣].

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو الوجه الثاني، وهو التباس هذه الظروف الثلاثة بالمذكّر منها عند تصغيرها بحذف التاء، وعدم الدليل على تأنيثها[٤].

(٢) علّة امتناع تصغير «عِنْدَ».

قال ابن الخبّاز: «و (عِنْدَكَ): جهةٌ مبهمةٌ، تقولُ: زيدٌ عندَك، وفي أيِّ جهةٍ كان مِن جهاتِك جاز فيها ثلاثُ لغاتٍ: ضمُّ العينِ، وفتحُها، وكسرُها.

ولها حكمان تخالفُهما العامّةُ:

الأوّلُ: أنها لا تُجَرُّ بغيرِ (مِن)، وفي التنزيلِ: ﴿ قلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللهِ ﴾ [٥]، ولا تقولُ: جئتُ إلى عندِك.

الثاني: أنّها لا تُصَغَّرُ، ويجري ذلك في لسانِ أهلِ الشام كثيرًا. وسألتُ شيخَنا – رحمه اللهُ –: لِمَ لَمْ تُصَغَّرْ؟ فقال: لأنّ تصغيرَ الظروفِ يفيدُ التعريفَ[٦]، و (عندَ) مستغنيةٌ عنه»[٧].

الدراسة:

من الأسماء التي لا تُصَغَّرُ: «عِنْدَ»[٨]، وقد ذكر النحويّون في علّة امتناع تصغيرها **خمسة أوجه:**

---

(١) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزديّ: ٣٢٦/١، وشرح الشافية للجاربرديّ: ١٤٩، والمناهج الكافية في شرح الشافية: ٢٢٢.

(٢) ينظر: التخمير: ٤١٥/٢.

(٣) ينظر: الإقليد: ١١٩٠/٣.

(٤) ينظر: المذكّر والمؤنّث للفرّاء: ٩٨، والمقتضب: ٢٧٢/٢، والمسائل المنثورة: ٢٥٨.

(٥) من الآية: (٧٨) من سورة النساء.

(٦) كذا، والصّواب: ((التقريب)).

(٧) توجيه اللّمع: ٤٣٢.

(٨) ينظر: الصّحاح: ٩٠٤/٣ (أمس)، والمفصّل: ١٩٩، والارتشاف: ٣٥٢/١.

الأوّل: أنّ الغرض من تصغير الظروف التقريب، و (عندَ) مستغنيةٌ عنه؛ لأنّها في غاية القُرْب، فإذا قلتَ: زيدٌ عندَك، فقد قرّبتَه منه؛ فلا معنى للتّصغير فيه، وإليه ذهب سيبويه[١]، والمبرّد[٢]، والسيرافيّ[٣]، وابن سيدة[٤]، وابن بابشاذ في أحد توجيهيه[٥]، وابن خروف[٦]، وابن يعيش[٧]، والشاطبيّ[٨].

يقول سيبويه: «ولا تُحَقِّرْ (عندَ) كما تُحَقِّر (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ونحوهما؛ لأنّك إذا قلتَ: عِنْدَ، فقد قَلَّلْتَ ما بينهما، وليس يُراد من التقليل أقلُّ من ذا، فصار ذا كقولك: قُبَيْلَ ذاك، إذا أردتَ أنْ تُقَلِّلَ ما بينهما»[٩].

واختار هذا التوجيه أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، حيث يقول ابن الخبّاز نقلًا عن شيخه: «وسألتُ شيخَنا – رحمه اللهُ –: لِمَ لَمْ تُصَغَّرْ؟ فقال: لأنّ تصغيرَ الظروفِ يفيدُ التعريفَ، و (عندَ) مستغنيةٌ عنه»[١٠].

الثاني: أنّها لا تتصرّف كالحروف، والحروف لا تُصَغَّرُ، وإليه ذهب الخوارزميّ[١١]، والرضيّ[١٢]، والخضر اليزديّ[١٣].

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٤٨٠-٤٨١.
(٢) ينظر: المقتضب: ٢/٢٧١. وينظر: ٢/٢٧٣.
(٣) ينظر: شرح الكتاب: ١٣/١٩٣.
(٤) ينظر: المخصّص: ١٤/١١٠.
(٥) ينظر: شرح الجمل: ٢/٥٥٢.
(٦) ينظر: شرح الجمل: ٢/١٠٢٧.
(٧) ينظر: شرح المفصّل: ٥/١٣٨.
(٨) ينظر: المقاصد الشافية: ٧/٢٦٨.
(٩) الكتاب: ٣/٤٨٠-٤٨١.
(١٠) توجيه اللّمع: ٤٣٢.
(١١) ينظر: التخمير: ٢/٤٢٥.
(١٢) ينظر: شرح الشافية: ١/٢٩٠.
(١٣) ينظر: شرح الشافية: ١/٣٤٣.

الثالث: أنّها غير متمكّنة، وإليه ذهب الزجّاجيّ[١]، وابن يعيش في تعليلٍ ثانٍ له[٢].

يقول ابن يعيش: «ومن ذلك: (عِنْدَ)، فإنّها لا تُصَغَّرُ؛ لعدم تمكّنها، ولأنّ الغرض من تصغير الظرف التقريب، كـ (تُحَيْت)، و (فُوَيْق)، و (عِنْدَ) في غاية القُرْب، فلمّا دلّ لفظها على ما تدّل عليه الظروف مصغّرةً، لم يُحتج إلى التصغير فيها»[٣].

الرابع: أنّه لا يجوز تصغيرها؛ حملًا على نقيضها، وهو (أَمْسِ)؛ لأنّ (أَمْسِ) غير متمكّن بما تضمّنه من معنى الحرف، وإليه ذهب ابن بابشاذ في توجيهٍ ثانٍ له[٤].

الخامس: أنّها مبهمة لا يُفيد تحقيرها شيئًا، فلا تُعيّن مكانًا دون مكان، وإليه ذهب أحمد الجَنْدِيّ[٥].

وامتناع تصغيرها لعدم تمكّنها[٦] هو القول الراجح؛ لأنّ التصغير لا يدخل إلّا المتمكّن من الأسماء.

(٣) النّسب إلى «شَنُوْءَة».

قال ابن الخبّاز: «و (فَعُوْلَةٌ) كشَنُوْءَة[٧]، تُبْدِلُ فيه مِن ضمّةِ العينِ كسرةً[٨]، وهو مشكلٌ. وقلتُ لشيخِنا – رحمه اللهُ –: تُغَيِّرُ ضمّةَ (عَضُد) في النّسبِ؟ فسَكَتَ؛ فعلمتُ أنّه لم يُقْدِمْ على القياسِ»[٩].

---

(١) ينظر: الجمل: ٢٥٠.
(٢) ينظر: شرح المفصّل: ١٣٨/٥.
(٣) المرجع السابق نفسه.
(٤) ينظر: شرح الجمل: ٥٥٢/٢.
(٥) ينظر: الإقليد: ١٠٢٧/٣.
(٦) ينظر: الجمل: ٢٥٠، وشرح المفصّل: ١٣٨/٥.
(٧) الشَّنُوْءَةُ: التَّقَزُّزُ، وهو التّباعدُ من الأدناسِ، ومنه: أَزْدُ شَنُوْءَةَ، وهم قبيلةٌ من اليمنِ يُنسب إليهم شَنَئِيٌّ. ينظر: الصّحاح: ٥٨/١ (شنأ).
(٨) كذا، والصّواب: ((فتحة)).
(٩) الغرّة المخفيّة: ٦٧٢/٢.

الدراسة:

للعلماء في النّسب إلى «شَنُوْءَة» **ثلاثة مذاهب:**

الأوّل: أنّه يجب في النّسب إلى (شَنُوْءَة) حذف الواو والتّاء، وقلب ضمّة العين فتحة، فيُقال: شَنَئِيٌّ. وهو مذهب سيبويه(١)، والجمهور(٢).

يقول سيبويه: «هذا بابُ ما حَذْفُ الياءِ والواوِ فيه القياسُ، وذلك قولك في رَبِيعَةَ: رَبَعِيٌّ ... وفي شَنُوْءَة: شَنَئِيٌّ، وتقديرُها: شَنُوْعَةُ وشَنَعِيٌّ»(٣).

وقد علّل أصحاب هذا المذهب حذف الواو من «فَعُوْلَة» عند النّسب إليها بأمورٍ، وهي:

١- الفرار من اجتماع ثِقَل الضّمّة والواو، والكسرة والياء(٤).

٢- أنّ هذا البناء لمّا تطرّق إليه التغييرُ بحذف الهاء من آخره عند النّسب جرّأ ذلك على حذف حرف العلّة الذي في تلك الكلمة(٥).

٣- أنّه لمّا حُذفت تاء التأنيث وهي حرف صحيحٌ دالٌّ على معنى، استُقبح أن يبقى بعد ذلك حرفٌ معتلٌّ زائدٌ لغير معنى(٦).

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٣٣٩. وينظر: شرح الكتاب: ١٢/١٩٧، ١٣/١٤، والمسائل العضديّات: ٢١، والتّبصرة والتّذكرة: ٢/٥٩٠، واللّباب: ٢/١٥٤، وشرح الشافية: ٢/٢٣، ٢٤.

(٢) ينظر: التصريح: ٢/٣٣١. وينظر: إصلاح المنطق: ١٤٦، والأصول: ٣/٧٢، والتّكملة: ٢٥٩، والواضح في علم العربيّة: ٢٦١، وشرح الكتاب للرمّانيّ (قسم الصرف): ١/٧٤، والخصائص: ١/١١٦، وشرح اللّمع لابن برهان: ٢/٦٢٢، والمفصل: ٢٠٢، وشرح الجمل: ٢/٣١٨، والتّسهيل: ٢٦٣.

(٣) الكتاب: ٣/٣٣٩.

(٤) ينظر: اللّباب: ٢/١٥٤.

(٥) ينظر: المستوفى في النحو: ٢/١١٢. وينظر: الغرّة المخفيّة: ٢/٦٧١.

(٦) ينظر: التصريح: ٢/٣٣١.

٤- أنّه قد وُجد في «فَعُوْلَة» من الثّقل ما وُجد في «فَعِيْلَة»؛ فكانت مثلها[١].

٥- أنّ «فَعُوْلَة» محمولة على «فَعِيْلَة»؛ لمشابهتها إيّاها في أمورٍ، منها: أنّهما ثلاثيّتان، وأنّ ثالث كلّ منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، وأنّ في كلّ واحدة منهما تاء التّأنيث، وأنّ (الواو) و (الياء) تتعاقبان فيهما، نحو: أَثِيْم وأَثُوْم، ورَحِيْم ورَحُوْم، وغيرها[٢].

واختار هذا القول أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، ويُفهم ذلك من عدم قياسه فتح العين في النسب في غير (شَنُوْءَة)، وذلك بعد سكوته عن جوابٍ لسؤالٍ طرحه عليه تلميذه، حيث قال تلميذه ابن الخبّاز: «وقلتُ لشيخِنا - رحمه اللهُ -: تُغَيِّرُ ضمّةَ (عَضُد) في النّسبِ؟ فسَكَتَ؛ فعلمتُ أنّه لم يُقْدِمْ على القياسِ»[٣].

الثاني: أنّه يجب بقاء الواو والضّمّة قبلها عند النّسب إليها، أي: أنّه يُنسب إليها على لفظها، فيُقال: شَنُوْئِيٌّ. وهو مذهب الأخفش[٤]، والجرميّ[٥]، والمبرّد[٦].

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٤٦/٥.

(٢) ينظر: الخصائص: ١١٦/١. وينظر: شرح الكتاب للرمّانيّ (قسم الصرف): ٧٥/١، وشرح الشافية: ٢٣/٢.

(٣) الغرّة المخفيّة: ٦٧٢/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٦١٤/٢، وتوضيح المقاصد: ١٤٥٦/٣، والمساعد: ٣٦٥/٣، والتّصريح: ٣٣١/٢، والهمع: ١٦٣/٦. وعزا الفارسيّ إلى الأخفش أنّه يحذف الواو من «فَعُوْلَة» عند النّسب إليها. ينظر: العضديّات: ٢١.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٦١٤/٢، والمساعد: ٣٦٥/٣، والتّصريح: ٣٣١/٢، والهمع: ١٦٣/٦.

(٦) ينظر: الانتصار: ٢٠٩. وينظر: شرح الكتاب: ١٩٧/١٢، ١٤/١٣، والتّبصرة والتّذكرة: ٥٩٠/٢، واللّباب: ١٥٤/٢، وشرح المفصّل: ١٤٦/٥-١٤٧، وشرح الشافية: ٢٣/٢، ٢٤.

وقوّى هذا المذهب ابن يعيش[١]، والرضيّ[٢]، وابن القوّاس[٣]. يقول ابن يعيش: «وقولُ أبي العبّاسِ متينٌ من جهة القياسِ، وقولُ سيبويهِ أشدُّ من جهةِ السّماعِ، وهو قولُهم: شَنَئِيٌّ، وهو نصٌّ في محلِّ النزاعِ»[٤].

وقد علّل أصحاب هذا المذهب بقاء الواو والضّمّة قبلها عند النّسب إليها بأمور، منها:

١- أنّ «شَنَئِيًّا» شاذّ؛ فلا يُقاس عليه[٥].

٢- أنّ الواو لا تَثْقُلُ عند النّسب[٦].

٣- أنّ هناك فرقًا بين (الواو) و (الياء) في باب النّسب؛ لذا نجد العرب غيّرت (الياء) عند النّسب إلى «فَعِيْل»، فقالت في عَدِيّ: عَدَوِيّ، ولم تُغَيِّر (الواو) من «فَعُوْل»، فقالت في عَدُوّ: عَدُوِّيّ، وأنّ الضّمّة لم تجرِ مجرى الكسرة في النّسب إلى «فَعُل»، و «فَعِل»، فقالوا في نَمِر: نَمَرِيّ، بقلب الكسرة فتحة، واتّفقت كلمتُهم على عدم الفتح في سَمُرَة؛ فقالوا: سَمُرِيّ؛ فلهذا ينبغي ألّا تجريَ الواو مجرى الياء في «فَعُوْلَة»، و «فَعِيْلَة»[٧].

الثالث: أنّه يجب حذف الواو فقط، وبقاء الضّمة قبلها على حالها عند النّسب إليها، فيُقال: شَنُئِيّ. وهو مذهب ابن الطّراوة[٨]، يقول ابن الطّراوة في

---

(١) ينظر: شرح المفصّل: ١٤٧/٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢٤/٢.

(٣) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ: ١٢٥٣/٢.

(٤) شرح المفصّل: ١٤٧/٥.

(٥) ينظر: شرح الكتاب: ١٩٧/١٢، والتّبصرة والتّذكرة: ٥٩٠/٢، وشرح اللّمع لابن برهان: ٦٢٢/٢، وشرح المفصّل: ١٤٧/٥، وشرح الشافية: ٢٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الكتاب للرمّانيّ (قسم الصرف): ٧٥/١، واللّباب: ١٥٤/٢.

(٧) ينظر: الانتصار: ٢٠٩، وشرح الكتاب: ١٩٧/١٢-١٩٨، والتّبصرة والتّذكرة: ٥٩٠/٢-٥٩١، وشرح المفصّل: ١٤٧/٥، وشرح الشافية: ٢٣/٢-٢٤.

(٨) ينظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ١٧٣. وينظر: الارتشاف: ٦١٤/٢، وتوضيح المقاصد: ١٤٥٦/٣، والتّصريح: ٣٣١/٢، والهمع: ١٦٣/٦.

هذا: «... و (شَنَئِيٌّ) شذوذٌ، والقياسُ: شَنُئِيٌّ، بضمّ النون، كما تقولُ: سَمُرِيٌّ»[1].

واحتجّ ابن الطّرواة بأنّ (الواو) أثقل من الضّمة، فإذا حُذفت (الواو) أصبحت الكلمة على هيئة (سَمُر) و (عَضُد)، فكما لا تُقلب ضمّتُهما فتحةً عند النّسب إليهما، فكذلك ينبغي ألّا تُقلب ضمّةُ (شَنُوْءَة) بعد حذف الواو فتحة عند النّسب إليها[2].

وما ذهب إليه ابن الطّراوة يعضده القياس، وإن كان ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أنّه يجب حذف الواو، وقلب الضّمّة فتحة عند النّسب إلى(شَنُوْءَة) أرجح؛ وذلك لأسبابٍ، منها:

١- أنّه لم يُسمع في (شَنُوْءَة) إلّا شَنَئِيّ، بحذف الواو، وقلب الضّمّة فتحة، وهو جميع المسموع منه، فصار أصلًا يُقاس عليه[3]؛ فالحمل على سماعٍ أولى من الحمل على قياسٍ يُعارضه السماع.

٢- أنّ «فَعُوْلَة» محمولة على «فَعِيْلَة»؛ لمشابهتها إيّاها في أكثر من وجهٍ؛ وقد سبق بيانُها، فينبغي أنْ تُحذف (الواو) من «فَعُوْلَة»، كما حُذفت الياء من «فَعِيْلَة»[4].

(٤) تثنية الممدود إذا كانت همزته أصليّة.

قال ابن الخبّاز: «اعلمْ أنّ منَ العربِ مَن يقولُ: قُرَّاوِيٌّ، في النّسبِ إلى (قُرَّاء[5])، فيبدلُ الهمزةَ واوًا؛ فأجاز أبو عليٍّ: قُرَّاوَانِ؛ قياسًا عليه.

---

(١) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ١٧٣.

(٢) ينظر: التّذييل والتّكميل: ٥/ل٢٥٧ب.

(٣) ينظر: الخصائص: ١١٦/١، وشرح اللّمع لابن برهان: ٦٢٢/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ١٢٥٣/٢، والتّذييل والتّكميل: ٥/ل٢٥٧ب، والمساعد: ٣٦٦/٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ١١٦/١. وينظر: شرح الكتاب للرمّانيّ (قسم الصرف): ٧٥/١.

(٥) جاء في اللّسان (١٢٩/١-١٣٠ - قرأ): «ورجلٌ قَرَّاءٌ: حَسَنُ القراءةِ ... والقارئُ والمتقرّئُ والقُرَّاءُ كلُّه: النَّاسِكُ، مثلُ: حُسَّانٍ، وجُمَّالٍ ... القُرَّاءُ: يكونُ منَ القراءةِ جمعَ قارئٍ، ولا يكونُ منَ التَّنسُّكِ، وهو أحسنُ».

وقال شيخُنا: قياسُ التثنيةِ على النّسبِ بعيدٌ؛ لأنّ النّسبَ أشنعُ تغييرًا[1] منَ التثنيةِ؛ ألا ترى أنّه يُحِيلُ المعنى، حيثُ كان (زَيْدِيّ) غيرَ (زَيْد)؟ فلا يلزمُ مِن قَلْبِها في النّسبِ قَلْبُها في التثنيةِ»[2].

الدراسة:

إذا كانت همزة الاسم الممدود أصليّة، فإنه يجب إثباتها في التثنية، فتقول في قُرَّاء، وخَطَّاء، وقِثَّاء، وحِنَّاء، ووُضَّاء[3]: قُرَّاءَان، وخَطَّاءَان، وقِثَّاءَان، وحِنَّاءَان، ووُضَّاءَان[4]، ولا يجوز قلبها واوًا؛ وذلك لقوّتها بأصالتها، وعدم انقلابها عن غيرها[5]، ولأنّها حرف إعراب في المفرد، فجَرَتْ مَجْرَى الميم من (غلام)[6]، ولأنّ بقاءها همزة هو الظاهر في الكلام، وهو الأكثر في كلام العرب[7]، ولأنّ الإعلال لم يتسلّط عليها[8]، ولأنّه لم يوجد ما يُوجب تغييرها، فكان بقاؤها على حالها أولى[9].

ومن النحويّين من حكم على جواز قلبها واوًا بالبُعْد والقُبْح، كالمبرّد[10]، والصيمريّ[11]، ومنهم من حكم على ذلك بالضّعف، كابن الحاجب[12]، وابن عصفور في (المقرّب)[13]، والجَنْدِيّ[14]، ومنهم من حكم على ذلك بالقلّة، كابن

---

(١) في النهاية: ((تغيير))، والصّواب ما أثبتّه.
(٢) النهاية: ٥١٤/٢.
(٣) من الوَضَاءَةِ، وهي: الحسنُ والنّظافةُ. اللّسان: ١٩٥/١ (وضأ).
(٤) ينظر: الكتاب: ٣٩١/٣، والمقتضب: ٣٩/٣، ٨٧، والتكملة: ٢٤٠، ٢٤١-٢٤٢، والتّبصرة والتّذكرة: ٦٣٧/٢-٦٣٨، والمفصّل: ١٧٢.
(٥) ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٨١٥/٣، والموشّح على كافية ابن الحاجب: ٥٠٦/٢، والمقاصد الشافية: ٤٤٧/٦، والتّصريح: ٢٩٥/٢.
(٦) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٥١٣/٢.
(٧) ينظر: شرح الكتاب: ٧٧/١٣-٧٨، والمخصّص: ١١٥/١٥.
(٨) ينظر: الغرّة المخفيّة: ١٢٩/١-١٣٠.
(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٥٣٢/١، والموشّح: ٥٠٦/٢.
(١٠) ينظر: المقتضب: ٣٩/٣، ٨٧.
(١١) ينظر: التّبصرة والتّذكرة: ٦٣٨/٢.
(١٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٥٣٢/١.
(١٣) ينظر: ٤٦/٢.
(١٤) ينظر: الإقليد: ١٠٣١/٢.

عصفور في (شرح الجمل)[١]، وأبي حيّان[٢]، ومنهم من حكم على ذلك بالنّدور، كابن مالك[٣]، وناظر الجيش[٤]، ومنهم من حكم على ذلك بالشّذوذ، كالخبيصيّ[٥].

ومَن أجاز قلب الهمزة واوًا علّل ذلك باستثقال وقوع الهمزة بين ألفين[٦]؛ لأن الهمزة من مخرج الألف، فتصير كأنّها ثلاثُ ألفاتٍ[٧]، وبحملها على الزائدة؛ ليجري الباب على نسق واحد[٨].

وممّن أجاز قلبها واوًا أبو عليّ الفارسيّ؛ وذلك قياسًا على النّسب، حيث قالوا في النّسب إلى (قُرَّاء): قُرَّاوِيّ، بقلب الهمزة واوًا[٩].

قال أبو عليّ: «وأمّا ما الهمزةُ فيه أصلٌ، نحو: قُرَّاء، فتثنيته قُرَّاءَان، بإثبات الهمزة، ولا يَحْسُنُ فيه غيرُ ذلك، ويجوز عندي في قياس قول مَن قال في النّسب: قُرَّاوِيّ، أنْ يُثَنِّيَ بالواو»[١٠].

وقد ردّ عبد القاهر الجرجانيّ على الفارسي، فقال: «... وأمّا ما ذكره أبو عليّ من أنّ التثنية بالواو، نحو: قُرَّاوَان، يجوز في قول مَن قال: قُرَّاوِيّ – فشيءٌ أجازه على القياس دون السّماع، وكان شيخُنا[١١] يُشير إلى أنّه ليس بذاك، ونقول: إنّ النّسب يأتي فيه من التغيير ما لا يأتي في غيره، لكن الذي حَسَّنَ هذا عنده أنّ الهمزة كثيرًا ما يعتورها القلبُ، وكيف تَصَرَّفَ الحالُ فكونُ همزةِ (كِسَاء) و (رِدَاء) بعد همزة (قُرَّاء) بدرجةٍ واضحٌ؛ لأنّ (كِسَاوَان) و (رِدَاوَان) كثيرٌ، و(قُرَّاوَان) لا يوجد في الاستعمال»[١٢].

---

(١) ينظر: ١٤٣/١.
(٢) ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٥/٢.
(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٩٢/١.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٨١/١.
(٥) ينظر: الموشّح: ٥٠٦/٢.
(٦) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢٨٢/١، والموشّح: ٥٠٦/٢.
(٧) ينظر: شرح الكتاب: ٧٨/١٣، والمخصّص: ١١٥/١٥.
(٨) ينظر: شرح الكافية لابن جمعة: ٤٤٣/٢.
(٩) ينظر: التكملة: ٢٤٣. وينظر: البغداديّات: ٤٨١، والنهاية: ٥١٤/٢، والارتشاف: ٥٦٠/٢، والمقاصد الشافية: ٤٤٧/٦، والهمع: ١٤٨/١.
(١٠) التكملة: ٢٤٢-٢٤٣.
(١١) هو: أبو الحسين، محمّد بن عبد الوارث الفارسيّ، ابن أخت أبي علي الفارسيّ.
(١٢) المقتصد في شرح التكملة: ٣٦٨/١-٣٦٩.

كما ردّ عليه أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، فقال – نقلًا عن تلميذه ابن الخبّاز –: «وقال شيخُنا: قياسُ التثنيةِ على النّسبِ بعيدٌ؛ لأنّ النّسبَ أشنعُ تغييرًا منَ التثنيةِ؛ ألا ترى أنّه يُحِيلُ المعنى، حيثُ كان (زَيْدِيّ) غيرَ (زَيْد)؟ فلا يلزمُ مِن قَلْبِها في النّسبِ قَلْبُها في التثنيةِ»[1].

والذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو القول ببقاء همزة الاسم الممدودة إذا كانت أصليّة في التثنية؛ وذلك لعدم ورود السماع بذلك[2].

(٥) تثنية «عَمْرَوَيْه» وجمعه.

قال ابن الخبّاز: «ومنهم مَن يُثَنِّي (عَمْرَوَيْه) ويجمعُه، ومنهم مَن لا يُثَنِّيه ولا يجمعُه، فمَن أجاز ذلك احتجّ بأنّه مركّبٌ؛ فهو بمنزلةِ (مَعْدِي كَرِب)، ومَن منع ذلك احتجّ بأنّ ثانيه صوتٌ.

فإنْ قلتَ: كيف أُثَنِّيه وأجمعُه على هذا القولِ؟

قلتُ: سألتُ شيخَنا – رحمه اللهُ – عنه، فقال: أقولُ: جاءني ذَوَا عَمْرَوَيْهِ، وذَوُو عَمْرَوَيْهِ، أي: صاحبا هذا الاسمِ، وأصحابُ هذا الاسمِ»[3].

الدراسة:

اختلف النحويّون في تثنية المركّب المزجيّ المحتوم بكلمة «وَيْه» وجمعه، نحو: عمرويه، وسيبويه، على **قولين:**

الأوّل: ذهب كثيرٌ من النحويّين إلى أنّه لا يجوز تثنيته، ولا جمعه[4]، وممّن ذهب إلى هذا الزجّاجيّ[5]، وابن عصفور[6]، وابن مالك[7]،

---

(١) النهاية في شرح الكفاية: ٥١٤/٢.
(٢) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٣٦٨/١-٣٦٩.
(٣) توجيه اللّمع: ٤٣٢.
(٤) ينظر: الهمع: ١٤٠/١.
(٥) ينظر: الملخّص في ضبط قوانين العربيّة: ٦٣٥.
(٦) ينظر: المقرّب: ٤٣/٢، ٤٩، وشرح التسهيل للمراديّ: ٨٣٩/٢ (ت/ ناصر حسين علي)، والمساعد: ٤٨٢/٣، وتمهيد القواعد: ٤٨٤٤/٩.
(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧/١. وينظر: التسهيل: ٢٨١، وشرح التسهيل للمراديّ: ٨٣٩/٢ (ت/ ناصر حسين علي)، والمساعد: ٤٨٢/٣.

والأبّذيّ[١]، والرضيّ[٢]، وأبو حيّان[٣]، والمراديّ[٤]، وابن عقيل[٥]، وغيرهم[٦].

واختار هذا القول أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، ويُفهم ذلك من جوابه لسؤال تلميذه ابن الخبّاز، حيث قال: «فإنْ قلتَ: كيف أُثَنِّيه وأجمعُه على هذا القولِ؟

قلتُ: سألتُ شيخَنا – رحمه اللهُ – عنه، فقال: أقولُ: جاءني ذَوَا عَمْرَوَيْهِ، وذَوُو عَمْرَوَيْهِ، أي: صاحبا هذا الاسمِ، وأصحابُ هذا الاسمِ»[٧].

فإذا أُحتيج إلى تثنية شيءٍ منه أُضيف إليه «ذَوَا»، وإنْ أُحتيج إلى جمعه أُضيف إليه «ذَوُو»، فيُقال: جاءني ذَوَا عَمْرَوَيْهِ وسِيْبَوَيْهِ، وذَوُو عَمْرَوَيْهِ وسِيْبَوَيْه، أي: صاحبا هذا الاسمِ، وأصحابُ هذا الاسمِ[٨].

قال ابن مالك: «... وبقولي: (مِن تركيبِ إسنادٍ، أو مَزْجٍ)، إلى نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا، وسيبويه؛ فإنّ هذه الأنواع لا تُثَنّى ولا تُجمع، فإنْ أُحتيج إلى تثنية شيءٍ منها أُضيف إليه (ذَوَا)، وإنْ أُحتيج إلى جمعه أُضيف إليه (ذَوُو)»[٩].

وعلّل أصحاب هذا القول المنع بأمور، منها:

١- أنّه لم يردْ سماعٌ في تثنية المركّب المزجيّ المختوم بكلمة «وَيْه»، ولا جمعه[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الجزوليّة: ١٧٣، ٣٩٨.
(٢) ينظر: شرح الكافية: ٦٨٤/٢.
(٣) ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١، ٣٠٦-٣٠٧، والارتشاف: ٥٥٢/٢، ٥٦٦، ٥٧١.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ١٠٥، ١١٧ (ت/ محمّد عبد النبي عبيد).
(٥) ينظر: المساعد: ٤٩/١.
(٦) ينظر: هداية السبيل: ٢٦١/١، والتّصريح: ٧١/١، ونتائج التحصيل: ٤١٣/١.
(٧) توجيه اللّمع: ٤٣٢.
(٨) ينظر: كشف المشكل في النحو: ١٨٨، ١٩٣، وتوجيه اللّمع: ٤٣٢، وشرح التسهيل: ٧٧/١، وشرح الجزوليّة: ٣٩٨، وشرح الكافية: ٦٨٤/٢، والهمع: ١٤١/١.
(٩) شرح التسهيل: ٧٧/١.
(١٠) ينظر: شرح الجزوليّة: ١٧٣، ٣٩٨، والتّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١، ٣٠٧، والمساعد: ٤٨٢/٣، والهمع: ١٤٠/١.

٢- أنّه شبيه بالأسماء المحكيّة من جهة التركيب، نحو: تَأَبَّطَ شَرًّا ، وشَابَ قَرْنَاهَا؛ فكما لا يلحقها علامتا التثنية والجمع فكذا ما أشبهها[١].

٣- أنّ ثاني هذا المركّب صوتٌ[٢].

الثاني: أنّه يجوز تثنيته وجمعه[٣]؛ لأنّه مركّب بمنزلة (معدي كرب)[٤]، وممّن أجازه الكوفيّون[٥]، وابن هشام الخضراويّ[٦]، وابن أبي الربيع[٧].

وقد اختلف أصحاب هذا القول في تثنيته وجمعه على **مذهبين:**

الأوّل: ذهب إلى أنّه يُقال في تثنيته وجمعه: جاءني عَمْرَوَيْهَانِ وسِيْبَوَيْهَانِ، وعَمْرَوَيْهُوْنَ وسِيْبَوَيْهُوْنَ، بإلحاق علامة التثنية والجمع في آخر الاسم[٨]، وممّن ذهب إلى هذا المبرّد[٩]، وخطّاب المارديّ[١٠]، والسّيوطي[١١].

قال المبرّد: «وتُثَنَّى وتُجمع، فتقول فيه اسم رجل: عَمْرَوَيْهَانِ، وعَمْرَوَيْهُوْنَ؛ لأنّ الهاء ليست للتّأنيث، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء»[١٢].

---

(١) ينظر: شرح الجزوليّة: ١٧٣، وشرح الكافية: ٦٨٤/٢، والتّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١، ٣٠٧، والمساعد: ٤٨٢/٣، والهمع: ١٤٠/١.

(٢) ينظر: توجيه اللّمع: ٤٣٢.

(٣) ينظر: توجيه اللّمع: ٤٣٢، والتّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١، وشرح التسهيل للمراديّ: ٨٣٩/٢ (ت/ ناصر حسين علي).

(٤) ينظر: توجيه اللّمع: ٤٣٢، والملخّص في ضبط قوانين العربيّة: ٦٣٥.

(٥) ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١، ونتائج التحصيل: ٣٥٢/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل للمراديّ: ٨٣٩/٢ (ت/ ناصر حسين علي)، والمساعد: ٤٨٢/٣، وتمهيد القواعد: ٤٨٤٤/٩.

(٧) ينظر: الملخّص: ٦٣٥، وشرح التسهيل للمراديّ: ٨٣٩/٢ (ت/ ناصر حسين علي)، والمساعد: ٤٨٢/٣، وتمهيد القواعد: ٤٨٤٤/٩.

(٨) ينظر: كشف المشكل في النحو: ١٨٨، ١٩٣، وشرح الجزوليّة: ١٧٣، والتّذييل والتّكميل: ٣٠٦/١، وتمهيد القواعد: ٣٥٥/١، والتّصريح: ٧١/١.

(٩) ينظر: المقتضب: ٣١/٤، والصّحاح: ٧٥٧/٢ (عمر)، وشرح الكافية: ٦٨٤/٢، وشرح التسهيل للمراديّ: ١١٧ (ت/ محمّد عبد النبي عبيد)، وتعليق الفرائد: ٢٣٣/١.

(١٠) ينظر: الهمع: ١٤١/١.

(١١) ينظر: المرجع السابق نفسه.

(١٢) المقتضب: ٣١/٤.

الثاني: ذهب إلى أنّه يُعامل المركّب المزجيّ في التثنية والجمع معاملته في النسب، فيحذف العجز، وهو كلمة «وَيْه»، ويُولي آخر الصدر علامتي التثنية والجمع، فيقول: جاءني عَمْرَانِ وسِيْبَانِ، ورأيتُ عَمْرَيْنِ وسِيْبَيْنِ، ومررتُ بعَمْرَيْنِ وسِيْبَيْنِ، وجاءني عَمْرُوْنَ وسِيْبُوْنَ، ورأيتُ عَمْرِيْنَ وسِيْبِيْنَ، ومررتُ بعَمْرِيْنَ وسِيْبِيْنَ[1].

والذي أراه راجحًا من هذين القولين هو القول بمنع تثنية المركّب المزجيّ المختوم بكلمة «وَيْه» وجمعه؛ وذلك لعدم ورود السماع بذلك[2].

(٦) علّة حذف التّاء من مثنّى «أَلْيَة»، «وخُصْيَة».

قال ابن الخبّاز[3]: «كلُّ مؤنّثٍ بالتّاءِ حكمُه ألّا تُحْذَفَ منه، كـ (تمرتان)، و (ضاربتان)؛ لأنّك لو أسقطتَها لالتبس بتثنيةِ المذكّرِ إذا قلتَ: ضاربان.

وأمّا (أَلْيَةٌ) و (خُصْيَةٌ)، ففي تثنيتِهما لغتان:

إحداهما: أَلْيَانِ، وخُصْيَانِ، وهذه مطّردةٌ استعمالًا، شاذّةٌ قياسًا. وقال شيخُنا – رحمه اللهُ –: الذي هَجَمَ بهم على ذلك أنّهم لم يقولوا: (أَلْيٌّ) و (خُصْيٌ) في الواحدِ.

أنشد أبو زيدٍ:

تَــــرْتَجُّ أَلْيَـــــاهُ اِرْتِجَـــــاجَ الوَطْـــــبِ[4]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٧٧/١، والتّذييل والتّكميل: ٣٠٦/١، وتمهيد القواعد: ٣٥٥/١، والتّصريح: ٧١/١، والهمع: ١٤١/١.

(٢) ينظر: شرح الجزوليّة: ١٧٣، ٣٩٨، والتّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١، ٣٠٧، والمساعد: ٤٨٢/٣.

(٣) الغرّة المخفيّة: ١٢٧/١–١٢٨.

(٤) البيت من الرّجز، ولم أقف له على نسبة. وهو في النوادر: ٣٩٣، وأدب الكاتب: ٤١٠، والمقتضب: ٤١/٣، والمقصور والممدود للقالي: ٢٩، والتّكملة: ٣٦٠، والمنصف: ١٣١/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٠٤، والخزانة: ٥٠٨/٧، ٥٢٥، ٥٢٨.
اللّغة: الوَطْبُ: سِقَاءُ اللّبنِ. اللسان: ٧٩٧/١ (وطب).

وقال الرّاجزُ:

كَـــأَنَّ خُـــصْيَيْهِ إِذَا مَـــا جَبَّـــا

دَجَاجَتَـــانِ تَلْقُطَـــانِ حَبَّـــا[1]

الثانيــة: أَلْيَتَــانِ، وخُــصْيَتَانِ، وهــذه عكــسُ تلــك فــي القيــاسِ والاســتعمالِ. قال عنترةُ:

مَتَــى مَــا تَلْقَنِــي فَــرْدَيْنِ تَرْجُــفْ رَوَانِـــفُ أَلْيَتَيْـــكَ وَتُـــسْتَطَارَا[2]

وأنشد حمزةُ الأصفهانيُّ[3]:

بَلَـــى أَيْـــرُ الحِمَـــارِ وَخُـــصْيَتَاهُ أَحَـــبُّ إِلَـــى فَـــزَارَةَ مِـــنْ فَـــزَارِ[4]».

---

(١) البيتان من الرّجز، وهما لريّا بنت الأعرف من بني عقيل في أشعار النّساء: ٦٠، ولهند بنت أبي سفيان في الحماسة البصريّة: ٤٠٣/٢. وفيهما: ((أَكَبَّا)) مكان ((جَبَّا))، و((فَرَّوْجَتَانِ)) مكان ((دَجَاجَتَانِ)). وبلا نسبة في ديوان الحماسة: ٣٨٧، وشرحه للمرزوقيّ: ١٨٤٨/٤-١٨٤٩، وشرحه للتبريزيّ: ١٦٦/٤.

(٢) البيت من الوافر. ينظر: ديوانه: ٢٣٤. وفيه: ((نلتقي)) مكان ((تلقني)).
اللّغة: الرَّوَانِفُ: جمع رَانِفَةٍ، وهي أسفلُ الأَلْيَةِ. وقيل: هي منتهى أطرافِ الأَلْيَتَيْنِ ممّا يلي الفخذينِ. وقيل: غير ذلك. ينظر: اللّسان: ١٢٧/٩ (رنف).

(٣) هو: أبو عبد الله، حمزة بن الحسن الأصفهانيّ. كان أديبًا، مصنّفًا، من شيوخه: أبو جعفر الطبريّ، وابن دريد، وأبو بكر الأنباريّ، ومن آثاره: التّنبيه على حدوث التّصحيف، والدّرّة الفاخرة في الأمثال السائرة. توفّي سنة (٣٥١هـ). تنظر ترجمته في: الفهرست: ١٧١، والأنساب: ٢٨٩/١-٢٩٠، وإنباه الرّواة: ٣٧٠/١-٣٧١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للكميت بن ثعلبة الأكبر. ينظر: الدّرّة الفاخرة: ٨٧/١، وجمهرة الأمثال: ١٦/٢، ومجمع الأمثال: ١١٢/١، والمستقصى: ١٣/١، واللّسان: ١٦٣/٥ (مدر)، والخزانة: ٥٢١/٧، وبلا نسبة في المحاسن والأضداد: ٥٨، والمحاسن والمساوئ: ٢٣٤، وسمط اللآلئ: ٨٦١/٢، وشرح الكافية: ٦٤٨/٢.

الدراسة:

إذا أردتَ تثنية ما خُتم بتاء التأنيث، فإنّه يجب إثبات التاء؛ لئلّا يلتبس بتثنية المذكّر، نحو: مسلمة ومسلمتان، وتمرة وتمرتان، وضاربة وضاربتان[١]، واستُثني من هذا كلمتان، وهما: (أَلْيَةٌ) و (خُصْيَةٌ)، فقد ورد في تثنيتهما لغتان:

الأولى: أَلْيَتَانِ وخُصْيَتَانِ، بإثبات تاء التأنيث فيهما، وهذه اللّغة مطّردة استعمالًا وقياسًا.

الثانية: أَلْيَانِ وخُصْيَانِ، بحذف تاء التأنيث منهما، وهذه اللّغة مطّردة استعمالًا، شاذّة قياسًا[٢]. وقد اختلف النحويّون في علّة حذف تاء التأنيث من مثنّى هاتين الكلمتين على هذه اللّغة على **ثمانية أقوال:**

الأوّل: أنّهما لمّا كانا على حالٍ لا يفترقان – إذ قلّ استعمالُ مفردَيهما – جُعلا كأنّ آخرَهما علامةُ التثنيةِ، ونُزِّلا منزلةَ ما وُضع وضعًا أوّلًا على التثنية، وما يكون كذلك لا يتوسّطه تاءُ التأنيثِ[٣]. وممّن قال به ابن جنّي[٤]، والجرجانيّ[٥]، والخوارزميّ[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن الحاجب[٨]، والجندي[٩]، وركن الدّين

(١) ينظر: الغرّة المخفيّة: ١٢٧/١، وشرح المفصّل: ١٤٣/٤، وشرح المقدّمة الكافية: ٨١٦/٣، والمباحث الكامليّة: ٢٢٢/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢٧٨/١.

(٢) ينظر: الغرّة المخفيّة: ١٢٧/١. وينظر: المقتضب: ٤١/٣، والمفصّل: ١٧٠، والمقرّب: ٤٤/٢–٤٥، وشرح التسهيل: ٩٠/١، والكتاب الركنيّ في تقوية كلام النحويّ: ٥٤٨/٢–٥٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب الركنيّ في تقوية كلام النحويّ: ٥٤٨/٢.

(٤) ينظر: المنصف: ١٣١/٢.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح التكملة: ٧٠٤/١.

(٦) ينظر: التخمير: ٣٢٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصّل: ١٤٣/٤.

(٨) ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٨١٦/٣.

(٩) ينظر: الإقليد: ١٠٣٥/٢.

الأستراباذيّ[١]، وأبو الثّناء الأصفهانيّ[٢]، ويعقوب عوض[٣]، والجاميّ[٤]، ونُسب إلى أبي عليّ الفارسيّ[٥].

قال ابن جني: «... كما أنّ (خُصْيَان) لو جاء على (خُصْيَة) لقيل: خُصْيَتَان، ولكنّه بُني على التثنية في أوّل أحواله، وإنْ كانت فرعًا، كما بُنيت (العَبَايَة) على التأنيث في أوّل أحوالها وإنْ كانت فرعًا»[٦].

وقال ابن الحاجب: «واستُثني من ذلك قولُهم: (خُصْيَانِ) و (أَلْيَانِ) تثنية (خُصْيَة) و (أَلْيَة)؛ وهو وإنْ كان مخالفًا للقياس، فوجهه أنّهما لمّا كانا على حالٍ لا يفترقان تنزّلا منزلة ما وُضع وضعًا أوّلًا»[٧].

الثاني: أنّه استُغني بتثنيتهما عن تثنية أَلْيَتَيْنِ وخُصْيَتَيْنِ المستعملَين؛ لأنّهما أخفّ منهما، كما استغنوا بتثنية (سِيَّ) عن تثنية (سَوَاء)[٨].

وممّن قال به ابن برّيّ[٩]، وابن مالك[١٠].

قال ابن مالك: «وأشرتُ بقولي: (تَنُبْ عن تثنيتِه تثنيةُ غيرِه) إلى نحو قولهم في تثنية سَوَاء: سِيَّان؛ فإنّه تثنية (سِيَّ)، واستغنوا به - غالبًا - عن تثنية

---

(١) ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٢٤٦/٢.
(٢) ينظر: شرح كافية ذوي الأرب: ٧٤٦/٢.
(٣) ينظر: شرح الكافية: ٩١١.
(٤) ينظر: الفوائد الضيائيّة: ١٧٧/٢.
(٥) ينظر: المباحث الكامليّة: ٢٢٢/١، وشرح الكافية: ٦٤٨/٢-٦٤٩.
(٦) المنصف: ١٣١/٢.
(٧) شرح المقدّمة الكافية: ٨١٦/٣.
(٨) ينظر: المباحث الكامليّة: ٢٢٢/١.
(٩) ينظر: شرح شواهد الإيضاح: ٤٠٧.
(١٠) ينظر: شرح التسهيل: ٩٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٧٨٥/٤. وينظر: الكتاب الركنيّ في تقوية كلام النحويّ: ٥٤٩/٢، والهمع: ١٤٦/١.

(سَوَاء) ... وكذلك استغنوا – غالبًا – بـ (أَلْيَيْنِ) و (خُصْيَيْنِ) عن (أَلْيَتَيْنِ) و(خُصْيَتَيْنِ) ...»[1].

الثالث: أنّهم قالوا: (أَلْيٌ) و (خُصْيٌ)؛ لذلك يجوز أن يكون (أَلْيَانِ) و(خُصْيَانِ) على هذه اللّغة[2]. وممّن قال به أبو حيّان[3].

الرابع: أنّه سُمع في المفرد: (أَلْيٌ) و (خُصْيٌ)، فأجروا التثنية عليه؛ إيثارًا للتّخفيف، مع عدم اللّبس. وممّن قال به يعقوب عوض في تعليلٍ ثانٍ له[4]، والسيوطي[5].

الخامس: أنّ العرب لم تستعمل (أَلْيٌ) و (خُصْيٌ) في مذكّر (أَلْيَة) و(خُصْيَة)؛ لذلك فاللّبس بالمذكّر مأمون. وإليه ذهب أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، حيث يقول – نقلًا عن تلميذه ابن الخبّاز –: «وقال شيخُنا – رحمه اللهُ –: الذي هَجَمَ بهم على ذلك أنّهم لم يقولوا: (أَلْيٌ) و (خُصْيٌ) في الواحدِ»[6].

وممّن ذهب إليه أيضًا ابن القوّاس[7].

السادس: أنّ حذف التّاء من مثنّى (خُصْيَة) يدلّ على الجِلْد الذي هو الظرف، وإثباتها يدلّ على المظروف[8].

السابع: أنّ حذف التّاء من مثنّى (خُصْيَة) يدلّ على الجِلْدة التي تحوي البيضة، وهو الذي يسمّى الصَّفَن[9].

---

(١) شرح التسهيل: ١/٩٠.
(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/٦٥٠.
(٣) ينظر: الارتشاف: ٢/٥٥٩.
(٤) ينظر: شرح الكافية: ٩١١.
(٥) ينظر: الهمع: ١/١٤٦.
(٦) الغرّة المخفيّة: ١/١٢٧.
(٧) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ: ١/٢٧٩، وشرح الكافية: ٢/٤٤٥.
(٨) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ: ١/٢٧٩، وشرح الكافية لابن جمعة: ٢/٤٤٥.
(٩) ينظر: الفوائد والقواعد: ١٢٣، والمباحث الكاملّية: ١/٢٢٢. وينظر: التخمير: ٢/٣٢٢، والنّجم الثاقب: ٢/٨١٤.

الثامن: أنّ حذف التاء منهما من ضرورات الشعر؛ حيث إنّهما لم يأتيا إلّا فيه، كقوله:

كَـــأَنَّ خُـــصْيَيْهِ مِـــنَ التَّدَلْـــدُلِ

ظَرْفُ عَجُوْزٍ فِيْهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[1]

وقوله:

تَـــرْتَجُّ أَلْيَـــاهُ اِرْتِجَـــاجَ الوَطْـــبِ

وفي غير الضرورة لا تُحذف التاء منهما[2]. وممّن ذهب إليه العينيّ[3].

وما ذهب إليه أبو حفص الموصليّ وابن القوّاس[4] من أنّ حذف التاء منهما لأمن اللبّس بالمذكّر الذي لم تستعمله العرب – هو القول الراجح.

(٧) اسم الفاعل من «حَمُضَ» و «خَثُرَ».

قال ابن الخبّاز: «وقيل في اشتقاقِ الشِّعْرِ: إنّه من شَعَرْتُ بالشّيءِ، أي: علمتُ به. وقال الجوهريُّ: شَعَرَ – بفتحِ العينِ –: إذا عَلِمَ، وشَعُرَ – بضمِّها –: إذا قال الشِّعْرَ[5].

وأقولُ: قولُهم في اسمِ الفاعلِ (شَاعِرٌ) محمولٌ على لغةٍ مرفوضةٍ، وهو أنْ يُقَالَ: شَعُرَ؛ لأنّ (فَعُلَ) اسم الفاعلِ منه (فَعِيْلٌ)، كقولِنا: شَرُفَ فهو شَرِيْفٌ.

---

(١) البيتان من الرّجز، واختُلف في قائلهما، فقيل:
أ–خِطَام المجاشعيّ. ب– جندل بن المثنّى الطُّهَوِيّ. ج– سلمى الهذليّة. د– شمّاء الهذليّة. هـ– بعض السعديّين.
ينظر: الكتاب: ٦٢٤/٣، وفُرحة الأديب: ١٥٨، والمصباح: ٩٩٢/٢، والمقاصد النحويّة: ١٩٩٠/٤، والتّصريح: ٢٧٠/٢، والخزانة: ٤٠٠/٧، ٤٠٤، ٥٣١. وهما بلا نسبة في الكتاب: ٥٦٩/٣، وإصلاح المنطق: ١٦٨، والمقتضب: ١٥٦/٢، والمنصف: ١٣١/٢، والمفصّل: ١٧٠.

(٢) ينظر: المباحث الكامليّة: ٢٢٢/١–٢٢٣، وشرح الكافية: ٦٤٩/٢، والخزانة: ٥٢٥/٧.

(٣) ينظر: المقاصد النحويّة: ١٩٩٢/٤.

(٤) ينظر: الغرّة المخفيّة: ١٢٧/١، وشرح الكافية: ٤٤٥/٢.

(٥) الصّحاح: ٦٩٩/٢ (شعر).

وقلتُ لشيخِنا: يُقال: حَمُضَ اللّبنُ وخَثُرَ، فما بالُهم قالوا: حَامِضٌ وخَاثِرٌ، والذي ينبغي أنْ يُقال: حَمِيْضٌ وخَثِيْرٌ؟ فأجاب: بأنّهم قد قالوا: حَمَضَ وخَثَرَ، فـ (فَاعِلٌ) مبنيٌّ عليه»[1].

الدراسة:

القياس في بناء اسم الفاعل من (فَعَلَ) – المفتوح العين – أن يكون بزنته على (فَاعِل)، نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ، وشَتَمَ فهو شَاتِمٌ، أمّا (فَعُلَ) – المضموم العين – وبابُه اللّزومُ، فلا يأتي على (فَاعِل)، وإنّما يأتي على (فَعِيْل)، نحو: كَرُمَ فهو كَرِيْمٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيْفٌ، وظَرُفَ فهو ظَرِيْفٌ[2].

وقد استشكل على ابن الخبّاز قولهم في اسم الفاعل من حَمُضَ اللّبنُ وخَثُرَ – بضمّ العين –: حَامِضٌ وخَاثِرٌ، مع أنّهما من (فَعُلَ) اللّازم؛ فقياسهما أنْ يكونا بزنة (فَعِيْل)، فيُقال فيهما: حَمِيْضٌ وخَثِيْرٌ، فأجابه شيخه أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ: بأنّ (حَامِض) و (خَاثِر) اسما فاعلين للفعلين حَمَضَ وخَثَرَ – بفتح العين – وليسا اسمى فاعلين لحَمُضَ وخَثُرَ[3].

أمّا مجيء (فَعُلَ) – بضمّ العين – اللّازم على (فَاعِل)، فقد اختُلف فيه على **خمسة أوجه:**

الأوّل: أنّه قد جاء منه كلمةٌ واحدةٌ فقط، وحُمل ما عداها على الشّذوذ، وهذه الكلمة هي فَزُرَ فهو فَارِهٌ. وممّن قال بهذا الأصمعيّ[4]، وابن زنجلة[5].

قال ابن زنجلة: «... ولا يكون من (فَعُلَ) – بالضّمّ – (فَاعِلٌ) إلّا حرفٌ واحدٌ، قالوا: فَزُرَ فهو فَارِهٌ، وردّ الأصمعيُّ ما سوى هذا»[6].

---

(١) الفريدة: ١١١–١١٢.
(٢) ينظر: الكتاب: ٤/٢٨–٢٩، والمقتضب: ٢/١١٢، ١١٤، والمنصف: ١/٢٣٧، وشرح التسهيل: ٣/٤٣٧، والمقاصد الشافية: ٤/٣٦٩، ٣٧٦–٣٧٧، والهمع: ٦/٥٧.
(٣) ينظر: الفريدة: ١١٢.
(٤) ينظر: حجّة القراءات: ٥٢٥.
(٥) ينظر: المرجع السابق نفسه.
(٦) المرجع السابق نفسه.

الثاني: أنّه جائز؛ بشرط أن يكون قد ذُهِبَ به مذهب الزمان، فإنْ لم يكن كذلك، فالمقيس فيه (فَعِيْل) فقط، وما جاء على خلاف هذا الوزن فإنّه يُقتصر فيه على السّماع، ولا يُقاس عليه(١). وممّن قال بهذا ابن عصفور(٢).

قال ابن عصفور: «وأما اسم الفاعل فيكون من (فَعَلَ) – بفتح العين – على وزن (فَاعِل)، نحو: ضَارِب، وقَاعِد، وكذلك يكون من (فَعُلَ) و (فَعِلَ) – بضمّ العين وكسرها – إنْ ذُهِبَ به مذهب الزمان، فإنْ لم يُذْهَبْ به ذلك المذهب، فإنّه يكون من (فَعُلَ) – بضمّ العين – على وزن (فَعِيْل)، نحو: ظَرِيْف. فأمّا (خَاثِرٌ) و (حَامِضٌ)، فشاذّان لا يُقاس عليهما»(٣).

الثالث: أنّه مقيس، وممّن قال بهذا ابن هشام اللخميّ(٤)، وابن الحاجب(٥)، وابن مالك(٦)، والسّمين الحلبيّ(٧).

قال ابن مالك: «ومن استعمال القياس فيهما لعدم السماع: حَمُضَ الشيءُ فهو حَامِضٌ»(٨).

وقال السّمين الحلبيّ عند قوله تعالى: ﴿**فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيد**﴾(٩): «واعتُذر عنه بأنّ فَاعِلًا قد جاء لـ (فَعُلَ) – بالضّمّ – نحو: حَمُضَ فهو حَامِضٌ، وخَثُرَ فهو خَاثِرٌ، وفَرُهَ فهو فَارِهٌ»(١٠).

الرابع: حمل ما جاء منه على تداخل اللّغات(١١)، وممّن قال به ابن

---

(١) ينظر: التّذييل والتّكميل: ٤٨/١١، ١٢١/١٤-١٢٢.
(٢) ينظر: المقرّب: ١٤٣/٢. وينظر: المصباح المنير: ٩٤٧/٢.
(٣) المقرّب: ١٤٢/٢-١٤٣.
(٤) ينظر: المدخل إلى تقويم اللّسان: ٢٩٢.
(٥) ينظر: المصباح المنير: ٩٤٧/٢.
(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٤٣٧/٣. وينظر: المصباح المنير: ٩٤٧/٢.
(٧) ينظر: الدّرّ المصون: ٥٩٣/٨.
(٨) شرح التسهيل: ٤٣٧/٣
(٩) من الآية: (٢٢) من سورة النّمل.
(١٠) الدّرّ المصون: ٥٩٣/٨.
(١١) ينظر: المصباح المنير: ٩٤٨/٢-٩٤٩.

خالويه[١]، وابن جنّي[٢]، والقرطبيّ[٣]، وأبو حيّان[٤]، وابن عقيل[٥]، ويُفهم من كلام ابن الخبّاز[٦].

قال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب (فَعُلَ) وهو (فَاعِلٌ) إلّا حرفان: فَرُهَ الحمارُ فهو فَارِهٌ، وعَقُرَتِ المرأةُ فهي عَاقِرٌ، فأمّا طَهُرَ فهو طَاهِرٌ، وحَمُضَ فهو حَامِضٌ، ومَثُلَ فهو مَاثِلٌ، فبخلاف ذلك، يُقال: حَمَضَ أيضًا، وطَهَرَ، ومَثَلَ»[٧].

وقال ابن جنّي – في باب (تركّب اللّغات) – رادًّا على من حكم على ما جاء من ذلك على الشّذوذ: «اعلمْ أنّ هذا موضعٌ قد دعا أقوامًا ضَعُفَ نظرُهم، وخفّت إلى تلقّي ظاهر هذه اللّغة أفهامُهم؛ أنْ جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، وادّعوا أنّها موضوعة في أصل اللّغة على ما سمعوه بأَخَرَةٍ من أصحابها، وأُنْسُوا ما كان ينبغي أنْ يذكروه، وأضاعوا ما كان واجبًا أنْ يحفظوه ... وممّا عدّوه شاذًّا ما ذكروه من (فَعُلَ) فهو (فَاعِلٌ)، نحو: طَهُرَ فهو طَاهِرٌ، وشَعُرَ فهو شَاعِرٌ، وحَمُضَ فهو حَامِضٌ، وعَقُرَتِ المرأةُ فهي عَاقِرٌ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ.

واعلمْ أنّ أكثر ذلك وعامّته إنّما هو لغاتٌ تداخلت فتركّبت، على ما قدّمناه في الباب الذي هذا الباب يليه، هكذا ينبغي أنْ يُعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب»[٨].

وقال أيضًا: «وكذلك القول فيمن قال: شَعُرَ فهو شَاعِرٌ، وحَمُضَ فهو حَامِضٌ، وخَثُرَ فهو خَاثِرٌ، إنّما هي على نحوٍ من هذا؛ وذلك أنّه يُقال: خَثُرَ وخَثَرَ، وحَمُضَ وحَمَضَ، وشَعُرَ وشَعَرَ، وطَهُرَ وطَهَرَ، فجاء شَاعِرٌ، وحَامِضٌ، وخَاثِرٌ، وطَاهِرٌ، على حَمَضَ، وشَعَرَ، وخَثَرَ، وطَهَرَ، ثمّ استُغني بـ (فَاعِل) عن

(١) ينظر: ليس في كلام العرب: ١٢٠. وينظر: التّذييل والتّكميل: ١٢٢/١٤.
(٢) ينظر: الخصائص: ٣٧٥/١-٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٥-٣٨٦.
(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣٤/١٦.
(٤) ينظر: التّذييل والتّكميل: ١٢٢/١٤.
(٥) ينظر: المساعد: ٥٨٧/٢.
(٦) ينظر: الفريدة: ١١٢.
(٧) ليس في كلام العرب: ١٢٠.
(٨) الخصائص: ٣٧٥/١-٣٧٦.

(فَعِيْل)، وهو في أنفسهم، وعلى بالٍ من تصوّرهم؛ يدلّ على ذلك تكسيرهم لشَاعِر (شُعَرَاء)؛ لمّا كان (فَاعِلٌ) هنا واقعًا موقع (فَعِيْل) كُسِّرَ تكسيره؛ ليكون ذلك أمارةً ودليلًا على إرادته، وأنّه مُغْنٍ عنه، وبدلٌ منه ...»[1].

وقال أيضًا: ((فأمّا قولُهم: عَقُرَتْ فهي عَاقِرٌ، فليس (عَاقِرٌ) عندنا بجارٍ على الفعل جريان (قَاعِد) و (قَائِم) عليه، وإنّما هو اسمٌ بمعنى النّسب، بمنزلة امرأة طَاهِر، وحَائِض، وطَالِق.

وكذلك قولهم: طَلُقَت فهي طَالِقٌ، فليس (عَاقِرٌ) من (عَقُرَت) بمنزلة (حَامِض) من (حَمُضَ)، ولا (خَاثِر) من (خَثُرَ)، ولا (طَاهِر) من (طَهُرَ)، ولا (شَاعِر) من (شَعُرَ)؛ لأنّ كلّ واحدٍ من هذه هو اسم الفاعل، وهو جارٍ على (فَعَلَ)، فاستُغني به عمّا يجري على (فَعُلَ)، وهو (فَعِيْل) على ما قدّمناه))[2].

وقال أبو حيّان رادًّا على ابن مالك حكمه بقياسيّة مجيء (فَعُلَ) على (فَاعِل): «فأمّا تمثيله بـ (حَامِض)، وأنّه من (حَمُضَ) - بضمّ الميم - فإنّه من تداخل اللّغتين، قالوا: حَمُضَ وحَمَضَ، كما قالوا: مَثُلَ ومَثَلَ، وكَمُلَ وكَمَلَ، وطَهُرَ وطَهَرَ، وفَضُلَ وفَضَلَ، وجاء اسم الفاعل على (فَاعِل)، فقالوا: حَامِض، ومَاثِل، وكَامِل، وطَاهِر، وفَاضِل، فكما قال المصنّف في كُدْتَ تَكَادُ: إنّه من تداخل اللّغتين والاستغناء. قال ابن خالويه: الصّواب في النحو أنْ يُقال: فَرُهَ فهو فَارِهٌ، هذا الحرف شذّ فقط، وسائر ذلك فيه لغتان، نحو: كَمُلَ وكَمَلَ، فيُؤخذ الفاعل من (كَمَلَ)، لا من (كَمُلَ)»[3].

الخامس: حمل ما جاء من ذلك على الشّذوذ، وممّن قال به ابن جنّي في قولٍ ثانٍ له[4]، والزَّبِيْدِيّ[5].

---

(١) المرجع السابق: ٣٨٢/١.
(٢) المرجع السابق: ٣٨٥/١-٣٨٦.
(٣) التّذييل والتّكميل: ١٢٢/١٤.
(٤) ينظر: المنصف: ٢٣٧/١.
(٥) ينظر: تاج العروس: ٩٩/١٣ (عقر).

قال ابن جنّي: «وشيءٌ آخرُ يدلّ على أنّ (قُلْتُ) فَعَلْتُ دون فَعُلْتُ، وهو قولهم في اسم الفاعل: قَائِلٌ، وقَائِلٌ (فَاعِلٌ)، و (فَاعِلٌ) لا يجيء من (فَعُلَ) إلّا شاذًّا، نحو: حَمُضَ فهو حَامِضٌ، وفَرُهَ فهو فَارِهٌ، وخَثُرُ فهو خَاثِرٌ، وقد قالوا: حَمَضَ، وخَثَرَ.

فأمّا قولُهم: طَهُرَتِ المرأةُ فهي طَاهِرٌ، وعَقُرَتْ فهي عَاقِرٌ، وطَلُقَتْ فهي طَالِقٌ، فليست هذه الأحرف ونحوها جارية على الفعل، إنّما هي بمعنى النّسب، كما تقول في حَائِض، وطَامِث ... فلمّا كان (فَاعِلٌ) لا يجيء من (فَعُلَ)، وإنّما يجيء من (فَعُلَ): فَعِيْلٌ، نحو: ظَرُفَ فهو ظَرِيْفٌ، وشَرُفَ فهو شَرِيْفٌ ...»[1].

أمّا أبو حفص عمر الموصليّ فيرى أنّ (فَعُلَ) لا يأتي على (فَاعِل)، وإنّما يأتي على (فَعِيْل) فقط، وهذا ظاهر من جوابه لسؤال تلميذه ابن الخبّاز.

والذي أراه في هذه المسألة أنْ يُحمل ما جاء من (فَعُلَ) على (فَاعِل) على تداخل اللّغات، كما ذهب إلى ذلك ابن خالويه ومن تابعه.

(٨) أصل لام «ذُو».

قال ابن الخبّاز: «وأمّا (ذُو مالٍ)، ففي لامِه قولان:

أحدُهما: أنّها ياءٌ، ولم يأتِ في ذلك اشتقاقٌ يُقْضَى به. وسألتُ الشيخَ: لم جزموا بأنّ اللّامَ ياءٌ؟ فقال: لأنّ العينَ واوٌ، فإذا جُعلت اللّامُ ياءً، أُلحق بالغالبِ، ولو جُعلت واوًا، لأُلحق بالنّادرِ؛ لأنّ ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ أكثرُ ممّا عينُه ولامُه واوان، ألا ترى أنّ في كلامِهم: أَوَى وأَوَيْتُ، وثَوَى وثَوَيْتُ، والجَوى، وجَوَيْتُ، وخَوَيْتُ، والذَّوَى، وذَوَيْتُ، ودَوَيْتُ، ورَوَيْتُ، وسَوَيْتُ، وشَوَيْتُ، وضَوَيْتُ، وطَوَيْتُ، وعَوَيْتُ، وغَوَيْتُ، وكَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، ونَوَيْتُ، وهَوَيْتُ؟ وتصاريفُ ذلك كثيرةٌ، وقالوا في مضاعفِ الواوِ: بَوٌّ، وتَوٌّ، وثُوَّةٌ، وجَوٌّ، وخَوٌّ، وزَوٌّ، وقَوٌّ، وهُوَّةٌ؛ فبَانَ أنّ الأوّلَ أكثرُ.

(١) المنصف: ٢٣٧/١.

والثّاني: أنّ لامَه واوٌ، وهو قولُ الخليلِ؛ والذي جَرَّأه على ذلك أنّ أكثرَ ما حُذفت لامُه ممّا جاء على حرفين واويٌّ، كأَبٍ، وأَخٍ، وحَمٍ، وهَنٍ، وابنٍ، وابنةٍ، واسمٍ، وغَدٍ، ودَمٍ، في أحد القولين»[(١)].

الدراسة:

اختلف النحويّون في أصل لام «ذُو» التي بمعنى صاحب على **قولين:**

الأوّل: أنّ أصل لامها ياء[(٢)]، وممّن ذهب إلى هذا سيبويه[(٣)]، والأخفش[(٤)]، والمبرّد[(٥)]، والثمانينيّ[(٦)]، وابن الشجريّ[(٧)]، وابن برّيّ[(٨)]، والجزوليّ[(٩)]، وأبو البقاء العكبريّ[(١٠)]،وابن يعيش[(١١)]، وابن النّاظم[(١٢)]، وابن القوّاس[(١٣)]، وأبو حيّان[(١٤)]، والدماميني[(١٥)].

واحتجّ أصحاب هذا القول بأنّ ما عينه واو ولامه ياء، كطَوَيْتُ، وشَوَيْتُ، أكثر ممّا عينه ولامه واوان، كقُوَّة، وحُوَّة[(١٦)].

---

(١) النهاية: ٤٥١/٢-٤٥٢.
(٢) ينظر: النهاية: ٤٥١/٢.
(٣) ينظر: التّذيل والتّكميل: ١٦١/١، وتوضيح المقاصد: ٣١٩/١، وتمهيد القواعد: ٢٧٨/١، وشرح الأشموني: ٥٢/١، ونتائج التحصيل: ٢٩٦/١.
(٤) ينظر: الأصول: ٣٢٧/٣-٣٢٨، والتّذيل والتّكميل: ١٦١/١.
(٥) ينظر: المقتضب: ٣٦٨/١.
(٦) ينظر: شرح التصريف: ٤١١.
(٧) ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ٢٤٥/٢-٢٤٦.
(٨) ينظر: التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح: ٢١٥/٦ (ذا).
(٩) ينظر: المقدّمة الجزوليّة: ١٩.
(١٠) ينظر: اللّباب: ٣٧٣/٢.
(١١) ينظر: شرح المفصّل: ٥٣/١، وشرح الملوكي في التصريف: ٣٩٥.
(١٢) ينظر: شرح الألفيّة: ٧٤.
(١٣) ينظر: شرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢٥٧/١.
(١٤) ينظر: منهج السالك: ٨.
(١٥) ينظر: تعليق الفرائد: ١٤٣/١.
(١٦) ينظر: الأصول: ٣٢٨/٣، وأمالي ابن الشجريّ: ٢٤٦/٢، ٢٤٧-٢٥٤، واللّباب: ٣٧٣/٢، والنهاية: ٤٥١/٢، وشرح المفصّل: ٥٣/١.

يقول ابن السرّاج: «وقال أبو الحسن الأخفش: ما كان على حرفين فلم تَدْرِ من الواو هو أم من الياء، فالذي تحمله عليه الواو؛ لأنّ الواو أكثر فيما عرفنا أصله ... قال: وأمّا (ذُو) ففي القياس أنْ يكون الذاهبُ اللّامَ، وأنْ يكون ياءً؛ لأنّ ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ أكثرُ ممّا عينُه ولامُه واوان»(١).

ويقول أبو البقاء العكبريّ: «فأمّا (ذُو) فأصلُها: ذَوَيٌّ؛ لأنّ باب طَوَيْتُ وشَوَيْتُ أكثر من باب قُوَّة وحُوَّة، فالمحذوف منها الياء»(٢).

ويقول ابن يعيش: «وأمّا (ذو مالٍ) فأصل (ذو) فيه: ذَوًا، مثل: عَصًا، وقَفًا؛ يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَوَاتَا أَفْنَانٍ ﴾ (٣)، وأنْ تكون لامُه ياءً أمثلُ من أنْ تكون واوًا؛ وذلك لأنّ القضاء عليها بالواو يُصيّرها من باب القُوَّة والهُوَّة، ممّا عينه ولامه من وادٍ واحدٍ، والقضاء عليها بالياء يُصيّرها من باب شَوَيْتُ ولَوَيْتُ، وهو أكثر من الأوّل، والعمل إنّما هو على الأكثر»(٤).

واختار هذا القول أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ، فقال – نقلًا عن تلميذه ابن الخبّاز –: «وسألتُ الشيخَ: لم جزموا بأنّ اللّامَ ياءٌ؟ فقال: لأنّ العينَ واوٌ، فإذا جُعلت اللّامُ ياءً، أُلحق بالغالبِ، ولو جُعلت واوًا، لأُلحق بالنّادرِ؛ لأنّ ما عينُه واوٌ ولامُه ياءٌ أكثرُ ممّا عينُه ولامُه واوان، ألا ترى أنّ في كلامِهم: أَوَى وأَوَيْتُ، وثَوَى وثَوَيْتُ، والجَوى، وجَوَيْتُ، وخَوَيْتُ، والذَّوَى، وذَوَيْتُ، ودَوَيْتُ، ورَوَيْتُ، وسَوَيْتُ، وشَوَيْتُ، وضَوَيْتُ، وطَوَيْتُ، وعَوَيْتُ، وغَوَيْتُ، وكَوَيْتُ، ولَوَيْتُ، ونَوَيْتُ، وهَوَيْتُ؟ وتصاريفُ ذلك كثيرةٌ، وقالوا في مضاعفِ الواوِ: بَوٌّ، وتَوٌّ، وثُوَّةٌ، وجَوٌّ، وخَوٌّ، وزَوٌّ، وقَوٌّ، وهُوَّةٌ؛ فبَانَ أنّ الأوّلَ أكثرُ»(٥).

---

(١) الأصول: ٢/٣٢٧-٣٢٨.
(٢) اللّباب: ٢/٣٧٣.
(٣) الآية: (٤٨) من سورة الرحمن.
(٤) شرح المفصّل: ١/٥٣.
(٥) النهاية: ٢/٤٥١-٤٥٢.

الثاني: أنّ أصل لامها واو[١]، وهو مذهب الخليل[٢]، وتبعه الجوهريّ[٣]، والشّلوبين[٤]، والجَنْدِيّ[٥].

واحتجّ الخليل بأنّ ما حُذفت لامه وهو واويّ ممّا هو على حرفين أكثر ممّا حُذفت لامه وهو يائيّ، نحو: أَبٍ، وأَخٍ، وحَمٍ، وهَنٍ، وابنٍ، وابنةٍ، واسمٍ، وغَدٍ، ودَمٍ[٦].

والذي يظهر لي في هذه المسألة هو القول الأوّل، وهو أنّ أصل لام «ذُو» ياء؛ لكثرة ما جاء عن العرب ممّا عينه واو ولامه ياء.

(٩) اشتقاق «شَيْبَان».

قال ابن الخبّاز: «... و (شَيْبَانُ): رجلٌ من بكرِ بنِ وائلٍ، وهو شَيْبَانُ بنُ ثعلبةَ، ويجوزُ أنْ يكونَ (فَعْلَانَ) منَ الشَّيْبِ.

وقال لنا الشيخُ – رحمه اللهُ – : إنّ أصلَه: شَيَّبَانُ، فحُذفت عينُ الفعلِ»[٧].

الدراسة:

للعلماء في اشتقاق «شَيْبَان» **قولان:**

الأوّل: أنّ «شَيْبَان» مشتقّ من الشَّيْب، ووزنه على هذا: (فَعْلَان). وممّن ذهب إلى هذا ابن دريد[٨]، والزجاجيّ[٩]، وابن جنّيّ[١٠]، والتبريزيّ[١١]، وابن الخبّاز[١٢]، وياسين العليميّ[١٣].

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤٥٢/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢٥٧/١.
(٢) ينظر: النهاية: ٤٥٢/٢، والتّذييل والتّكميل: ١٦٣/١، وتوضيح المقاصد: ٣٢٠/١، وشرح الأشموني: ٥٢/١، والهمع: ١٣١/١-١٣٢.
(٣) ينظر: الصّحاح: ٢٥٥١/٦ (ذا).
(٤) ينظر: شرح المقدّمة الجزوليّة: ٣٧١/١.
(٥) ينظر: الإقليد: ٢٣٢/١.
(٦) ينظر: النهاية: ٤٥٢/٢، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢٥٧/١.
(٧) توجيه اللّمع: ٦٠١.
(٨) ينظر: الاشتقاق: ١٢/١.
(٩) ينظر: أمالي الزجاجيّ: ١٢٢.
(١٠) ينظر: التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٨، والمبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة: ٣٨. وينظر: الارتشاف: ٢٤٤/١.
(١١) ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٦/١.
(١٢) ينظر: توجيه اللّمع: ٦٠١.
(١٣) ينظر: حاشية ياسين العليميّ على التصريح: ٦٤٨/٢.

قال ابن دريد: «وقد سمّت العربُ (شَيْبَان)، وهو أبو قبيلة عظيمة، وهو (فَعْلَان) من الشَّيْب»[1].

الثاني: أنّ أصله: شَيْوَبَان من الشَّوْب، قُلبت الواو ياء؛ لاجتماعهما في كلمة واحدة، وسبق إحداهما بالسّكون، ثمّ أُدغمت الياء في الياء، فصار (شَيَّبَان)، ثمّ حُذفت عين الفعل تخفيفًا، كما حُذفت من (هَيِّن) و (مَيِّت)، فصار (شَيْبَان)، ووزنه على هذا: (فَيْلَان)[2]. وممّن ذهب إلى هذا ابن جنّي أيضًا[3]، واختاره شيخ ابن الخبّاز أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ[4].

قال ابن جنّيّ: «... وفيه أنّ (شَيْبَان) ظاهره أنّه (فَعْلَان)، من شَابَ يَشِيْبُ، وقد يحتمل غير هذا، وهو أنْ تجعله من شَابَ يَشُوْبُ، أي: خَلَطَ.

فإنْ قلتَ: لو كان منه لكان (شَوْبَان) كـ (حَوْرَان) و (خَوْلَان).

فالجواب: أنّه يمكن أنْ يكون (فَيْعَلَان) منه، كـ (هَيَّبَان) و (تَيَّحَان)، وأصله على هذا: شَيْوَبَان، فلمّا اجتمعت الياء والواو على هذه الصورة قُلبت الواو ياء، وأُدغمت فيها الياء، فصار (شَيَّبَان)، ثمّ إنّ العين حُذفت تخفيفًا، كحذفهم إيّاها من (هَيِّن) و (مَيِّت)، فبقيت (شَيْبَان)»[5].

وقال أيضًا: «وأمّا قولهم في تكسير (شَيْبَانِيّ): شَيَابِنَة، فظاهره يدلّ على أنّ (شَيْبَان) من شَابَ يَشِيْبُ، ثمّ لا يُنكر عندي أيضًا أنْ يكون من شَابَ يَشُوْبُ، فمن ذهب إلى أنّه (فَيْعَلَان) محذوف العين قال: بَقَّى العينَ محذوفةً في التكسير كما كانت في الإفراد»[6].

---

(١) الاشتقاق: ١٢/١.
(٢) ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ: ٦/١.
(٣) ينظر: التنبيه: ٨، والمبهج: ٣٨. وينظر: الارتشاف: ٢٤٤/١.
(٤) ينظر: توجيه اللّمع: ٦٠١.
(٥) التّنبيه: ٨.
(٦) التّنبيه: ١٢.

وقال أيضًا: «وأمّا (شَيْبَان) فمرتجل علمًا، ولا أعرفه جنسًا، وهو (فَعْلَان) من شَابَ يَشِيْبُ، أو (فَيْعَلَان) من شَابَ يَشُوْبُ، وقد ذكرتُه في أوّل أبيات الحماسة»[١].

وقوّى ابن جنّي الوجه الأوّل، فقال: «... فإذا كان كذلك كان (فَعْلَان) من شَابَ يَشِيْبُ، وإنْ شئتَ كان أصله: (فَيْعَلَان) منه، كـ (هَيَّبَان) و (تَيَّحَان)، إلّا أنّه أُلزم التخفيف بالحذف، وهذا وُجَيْهٌ مّا، ولكن الأجود الأقوى ما قدّمناه من كونه (فَعْلَان) من الشَّيْب، فاعرفه»[٢].

وقال أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ – نقلًا عن تلميذه ابن الخبّاز –: «وقال لنا الشيخُ – رحمه اللهُ – : إنّ أصلَه: شَيَّبَانُ، فحُذفت عينُ الفعلِ»[٣].

(١٠) اشتقاق لفظ «الاسم».

قال ابن الخبّاز: «واختلف النحويّون في هذا النوعِ المسمّى بلفظةِ (الاسم)، لم سُمِّيَ اسمًا؟

فذهب البصريّون إلى أنّه مشتقٌّ من (السُّمُوّ) ... وذهب الكوفيّون إلى أنّه مشتقٌّ من (الوَسْم) ...

وقال شيخُنا – رحمه اللهُ –: (السُّوْمَةُ) – بالضَّمِّ –: العلامةُ تُجْعَلُ على الشَّاةِ، وفي الحربِ أيضًا، ولو وجدتُ في صناعةِ التصريفِ أنّ العينَ تُحْذَفُ وتُعَوَّضُ منها الهمزةُ، لقلتُ: إنّ (اسمًا) محذوفُ العينِ من (السُّوْمَة)، ووزنُه: (إفْلٌ). وهذا القولُ مقيسٌ على قولِ الكوفيّين، والذي أفسد قولَهم يُفْسِدُه، وهو أرجى صحّةً؛ وذلك لأنّه لو قيل بهذا، لكان المحذوفُ العينَ، والعينُ جارةُ اللّامِ التي يطرأُ عليها الحذفُ، ولكنّه لم يُقَلْ»[٤].

---

(١) المبهج: ٣٨.
(٢) التنبيه: ١٣.
(٣) توجيه اللّمع: ٦٠١.
(٤) النهاية: ١/٩٧-١٠١.

الدراسة:

اختلف النحويّون في اشتقاق لفظ «**الاسم**» على قولين:

الأوّل: ذهب البصريّون إلى أنّ الاسم مشتقّ من (السُّمُو)[1]، واحتجّوا على ذلك بثلاثة أمور، هي:

١- أنّ (السُّمُوّ) في اللّغة هو العُلُوّ، يُقال: سَمَا يَسْمُو سُمُوًّا، إذا عَلَا، ومنه سُمّيت السماء سماءً؛ لعلوّها، والاسم يعلو على المسمّى، ويدلّ على ما تحته من المعنى.

٢- أنّ الاسم يُخبر به، ويُخبر عنه، نحو: اللهُ ربُّنا، ومحمّدٌ نبيُّنا، والفعل يُخبر به، ولا يُخبر عنه، نحو: ذهب زيدٌ، وانطلق عمرٌو، والحرف لا يُخبر به، ولا يُخبر عنه، نحو: مِنْ، ولَنْ، ولَمْ، وبَلْ؛ فلمّا كان الاسم يُخبر عنه، ويُخبر به، والفعل يُخبر به، ولا يُخبر عنه، والحرف لا يُخبر به، ولا يُخبر عنه، فقد سَمَا الاسم على الفعل والحرف، أي: عَلَا.

٣- أنّ (الاسم) يُنَوِّه بـ (المسمّى)؛ لأنّ الشيءَ قبل التسمية خفيٌّ عن الذهن، فهو كالشيء المنخفض، فإذا سُمِّيَ ارتفع للأذهان[2].

وأصلُ (اسم) عندهم: سِمْوٌ، حُذفت منه اللّام التي هي (الواو)، ثمّ زيدت الهمزة في أوّله؛ عوضًا عنها، ووزنه: (اِفْعٌ)[3].

---

(١) ينظر: اشتقاق أسماء الله: ٢٥٥، والتّنبيهات: ٣٤٠، ومشكل إعراب القرآن: ٦٦/١، وأمالي ابن الشجريّ: ٢٨٠/٢، والمرتجل: ٦، والإنصاف: ٦/١، واللّباب: ٤٦/١، وشرح المفصّل: ٢٣/١.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦/١-٧، واللّباب: ٤٦/١، والنهاية: ٩٧/١-٩٨. وينظر: شرح الكتاب: ٨١/١٦، وأمالي ابن الشجريّ: ٢٨٠/٢، وشرح المفصّل: ٢٣/١.

(٣) ينظر: المرتجل: ٦، والإنصاف: ٧/١-٨، والمتّبع: ١١٨/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢١٧/١-٢١٨. وينظر: شرح الكتاب: ٨١/١٦.

الثاني: ذهب الكوفيّون إلى أنّه مشتقّ من (الوَسْم)[١]، واحتجّوا على ذلك بأنّ (الوَسْم) في اللّغة هو العلامة، والاسمُ وَسْمٌ على المسمّى، وعلامةٌ له يُعرف به؛ بدليل أنّك إذا قلتَ: زيدٌ أو عمرٌو، دلّ على المسمّى، فصار كالوَسْم عليه[٢].

وأصلُ (اسم) عندهم: وَسْمٌ، حُذفت منه الفاء التي هي (الواو)، ثمّ زيدت الهمزة في أوّله؛ عوضًا عنها، ووزنُه: (اِعْلٌ)[٣].

وقد أجاب البصريّون عن حجّة الكوفيّين بأنّ ما قالوه وإنْ كان صحيحًا من جهة المعنى، إلّا أنه فاسدٌ من جهة اللّفظ، ووجه فساده من خمسة أوجه[٤]:

الأوّل: الإجماع على أنّ الهمزة في أوّله هي همزة التعويض، وهمزة التعويض تكون عوضًا عن حذف اللّام، لا عن حذف الفاء؛ يدلّ على ذلك أنّهم لمّا حذفوا اللّام التي هي الواو من (بَنَو)، عوّضوا عنها الهمزة في أوّله، فقالوا: اِبْنٌ، ولمّا حذفوا الفاء التي هي الواو من (وِعْد)، لم يعوّضوا عنها الهمزة في أوّله، فلم يقولوا: اِعْدٌ، وإنّما عوّضوا عنها الهاء في آخره، فقالوا: عِدَةٌ؛ لأنّ القياس أنْ تُعَوَّضَ الهمزة في أوّل ما حُذفت منه اللاّم، وأنْ تَعَوَّضَ الهاء في آخر ما حُذفت منه الفاء؛ والدّليل على

---

(١) ينظر: التّنبيهات: ٣٤٠، ومشكل إعراب القرآن: ٦٦/١، وأمالي ابن الشجريّ: ٢٨٢/٢، والمرتجل: ٦، والإنصاف: ٦/١، واللّباب: ٤٦/١، وشرح المفصّل: ٢٣/١.
ذكر محمّد خير الحلوانيّ أنّ الكوفيّين لم يقولوا بهذا، وأنّهم لا يختلفون عن البصريّين في أنّ الاسم مشتقّ من (السُّمُوّ)، لا من (الوَسْم). ينظر: الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف: ٢١٦-٢٢٥.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٦/١. وينظر: مشكل إعراب القرآن: ٦٦/١، وأمالي ابن الشجريّ: ٢٨٢/٢، وأسرار العربيّة: ٥، والنهاية: ٩٨/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢١٨/١.

(٣) ينظر: المرتجل: ٦، والإنصاف: ٦/١، والمتّبع: ١١٨/١، والنهاية: ٩٨/١، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢١٨/١.

(٤) ينظر: المرتجل: ٦-٧، والإنصاف: ٨/١-١٦، والنهاية: ٩٨/١-١٠٠، وشرح ألفيّة ابن معطٍ: ٢١٨/١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠/١-٤١، واشتقاق أسماء الله: ٢٥٥-٢٥٦، والتّنبيهات: ٣٤٠، والتّبيين: ١٣٢.

صحّة ذلك أنّه لا يوجد في كلامهم ما حُذفت فاؤه وعوّض عنها بالهمزة في أوّله، ولا ما حُذفت لامه وعوّض عنها بالهاء في آخره، فلمّا كانت الهمزة في (اسم) همزة التعويض، عُلم أنّه محذوف اللاّم، لا الفاء؛ لأنّ حمله على ما له نظيرٌ أولى من حمله على ما لا نظيرَ له.

الثاني: أنّك تقول في تصريف الفعل منه: أَسْمَيْتُه، ولو كان مشتقًّا من (الوَسْم)، لوجب أنْ تقول: وَسَمْتُه، فلمّا لم تَقُلْ إلّا: أَسْمَيْتُه؛ دلّ على أنّه مشتقّ من (السُّمُو)، لا من (الوَسْم).

الثالث: أنّك تقول في تصغيره: سُمَيٌّ، ولو كان مشتقًّا من (الوَسْم)، لوجب أنْ تردّ الفاء المحذوفة، فتقول في تصغيره: وُسَيْمٌ، كما وجب أنْ تردّ الفاء المحذوفة في تصغير زِنَة وعِدَة، فتقول: وُزَيْنَة ووُعَيْدَة؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فلمّا لم يَجُزْ أنْ يُقال في تصغيره إلّا: سُمَيٌّ؛ دلّ على أنّه مشتقّ من (السُّمُو)، لا من (الوَسْم).

الرابع: أنّك تقول في جمعه: أَسْمَاء، قال تعالى: ﴿**مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآء سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم**﴾[1]، ولو كان مشتقًّا من (الوَسْم)، لوجب أنْ تقول في جمعه: أَوْسَام، وأَوَاسِيْم، فلمّا لم يَجُزْ أنْ يُقال في تكسيره إلّا: أَسْمَاء؛ دلّ على أنّه مشتقّ من (السُّمُو)، لا من (الوَسْم).

الخامس: أنّه قد جاء عن العرب قولُهم في (اسم): سُمًا كـ (هُدًى)، وأصلُه: سُمَوٌ، تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفًا؛ فصار: سُمًا، قال الشاعر:

---

(١) من الآية: (٤٠) من سورة يوسف.

وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًا مُبَارَكًا

آثَـــرَكَ اللهُ بِـــهِ إِيْثَارَكَـــا[1]

ولو كان من (الوَسْم)، لقيل: وُسَمٌ.

وزاد ابن الخبّاز وجهًا سادسًا لفساد حجّة الكوفيّين، فقال: «وتحتمل عندي وجهًا سادسًا، وهو أنّ أوّل الكلمة متحصّن أبلغ التحصّن؛ ألا ترى أنّه لا يكون إلّا متحرّكًا، ولا يدخله إعرابٌ، ولا وقفٌ، ولا ترخيمٌ، ولا يكون قبله زائدان، إلّا فيما لا اعتداد به كـ (إِنْقَحْل)[2]؟ ولأنّ المتكلّم إذا ابتدأ بأوّل الكلمة فمن حقّها أنْ يمضي صدرُها ومعظمُها على السلامة؛ لتدلّ على معناها؛ ولذلك كان الترخيمُ في الأواخر؛ لأنّ معظم ما مضى من الكلمة يدلّ على الباقي، فلو حُذفت لناقض حذفُها هذه الخصائصَ»[3].

أمّا شيخه أبو حفص عمر بن أحمد الموصليّ فقد افترض قولًا ثالثًا لاشتقاق لفظ (الاسم)، وهو أنّه مشتقّ من (السُّوْمَة) – وهي العلامة التي تُجعل على الشّاة، وفي الحرب أيضًا[4] – وأصلُ (اسم) عنده: سُوْمٌ، حُذفت منه العين التي هي (الواو)، ثمّ زيدت الهمزة في أوّله؛ عوضًا عنها، ووزنُه: (إِفْلٌ)، لكنّه جعل ذلك الافتراض مشروطًا بمجيء حذف العين وتعويض الهمزة عنها في صناعة التّصريف، وهذا غير وارد[5]، وأحسبُ أنّه لم يُسبق إلى هذا القول.

---

(١) البيتان من الرّجز، وهما لأبي خالد القَنَانِيّ. ينظر: إصلاح المنطق: ١٣٤، وشرح الجمل لابن خروف: ٢٤٤/١، والمقاصد النحويّة: ٢٠٤/١، والتّصريح: ٥٤/١. وبلا نسبة في الزّاهر: ٥٣/١، وشرح الكتاب: ٨١/١٦، والتّنبيهات: ٣٤٠، والصّحاح: ٢٣٨٣/٦ (سما)، وأمالي ابن الشجريّ: ٢٨١/٢، والإنصاف: ١٥/١.

(٢) يُقال: تَقَحَّلَ الشيخُ تَقَحُّلًا: إذا يَبُسَ جلدُه على عظمِه من الكِبَرِ. ينظر: اللّسان: ٥٥٣/١١ (قحل).

(٣) النهاية: ١٠٠/١.

(٤) ينظر: الصّحاح: ١٩٥٥/٥ (سوم).

(٥) ينظر: النهاية: ١٠١/١.

وقد اعترض عليه تلميذه ابن الخبّاز، وحكم على قوله بالفساد، فقال: «وهذا القولُ مقيسٌ على قولِ الكوفيّين، والذي أفسد قولَهم يُفْسِدُه، وهو أرجى صحّةً؛ وذلك لأنّه لو قيل بهذا، لكان المحذوفُ العينَ، والعينُ جارةُ اللّامِ التي يطرأُ عليها الحذفُ، ولكنّه لم يُقَلْ»[1].

والذي أراه في هذه المسألة هو ما ذهب إليه البصريّون من أنّ الاسم مشتقّ من (السُّمُوّ)؛ لقوّة الأوجه التي أفسدوا بها مذهب الكوفيّين.

* *

(١) المصدر السابق نفسه.

الخاتمة

أحمدُ اللهَ على توفيقه، وأشكرُه على ما يسّر لي من إتمام هذا البحث، والصّلاة والسّلام على أشرف خلقه سيّدنا محمّد، وعلى آله وصحبه الميامين، ومَن تبعهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين، أمّا بَعْدُ:

فهذا ما تيسّر لي الوقوف عليه من آراء أبي حفص الموصليّ الصرفيّة، وأرجو أن أكون قد وُفّقتُ في دراستها، وبلغت المسائل المدروسة عشر مسائل، وقد تبيّن لي من خلال هذا البحث النتائج الآتية:

١- أنّ (الشيخ) الذي تردّد كثيرًا في مؤلّفات ابن الخبّاز هو أبو حفص عمر بن أحمد الضّرير النحويّ الموصليّ، المتوفّى سنة (٦١٣هـ)، وقد صرّح تلميذه ابن الخبّاز في مؤلّفاته باسم شيخه ثلاث مرّات فقط.

٢- أنّ أبا حفص الموصلي – وإن ضنّت كتب التراجم بالحديث عنه – كان واسع العلم والمعرفة، ووُصف بأنّه أنحى أهل زمانه، وأعلمهم بالنحو، والتّصريف، واللّغة، والأدب، والعروض، والقوافي، والشّعر.

٣- أنّ كتب التراجم التي ترجمت لأبي حفص الموصليّ لم تذكر السّنة التي وُلد فيها.

٤- أنّ كتب التراجم لم تذكر أنّ لأبي حفص مؤلّفات، وإنّما قام تلميذه ابن الخبّاز الموصليّ برواية أقواله وآرائه في المسائل النحويّة والصرفيّة.

٥- أنّ ابن الخبّاز يُعَدُّ المصدر الوحيد لآراء شيخه أبي حفص الموصليّ.

٦- أنّ ابن الخبّاز قد قرأ على شيخه أبي حفص الموصليّ كتاب (الإيضاح العضديّ) لأبي عليّ الفارسيّ.

٧- أنّ أبا حفص الموصليّ قد انفرد برأيٍ في أربعٍ من المسائل العشر التي دُرست في هذا البحث، وهي: تثنية الممدود إذا كانت همزته أصليّة، وعلّة حذف التّاء من مثنّى «أَلْيَة» «وخُصْيَة»، واسم الفاعل من «حَمُضَ» و «خَثُرَ»، واشتقاق لفظ «الاسم»، وتابع غيره من النحويّين في الباقي.

٨- أنّ آراء أبي حفص الموصليّ التي نقلها تلميذه ابن الخبّاز لا تكفي لإبراز شخصيّته، أو الحكم على فكره النحويّ، أو تحديد معالم منهجه.

فهرس المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم.**

أوّلًا: المخطوطات، والرّسائل العلميّة:

١- الأُبَّذِيّ ومنهجه في النّحو، مع تحقيق السّفر الأوّل من شرحه على الجزوليّة، رسالة دكتوراه، ت/ سعد حمدان محمّد الغامديّ، كلية اللّغة العربيّة: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ١٤٠٥/١٤٠٦هـ.

٢- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، مصوّرة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة: الرّياض، ج ١-٦ برقم (٧٣٢٢، ٧٣٢٣، ٧٣٢٤، ٧٣٢٥، ٧٣٢٦، ٧٣٢٧/ف)، عن دار الكتب المصريّة بالقاهرة، ج ١ برقم (٦٠١٦)، ج ٢-٦ برقم (٦٢ نحو).

٣- الدرس النحويّ في الموصل، لعبّاس علي الأوسيّ، رسالة ماجستير: كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٤- ذيل طبقات الشافعيّة، لأبي جعفر عفيف الدين المطريّ، نسخة مخطوطة إلكترونيّة على الشبكة العنكبيّة، بلا رقم.

٥- الكتاب الركني في تقوية كلام النحويّ (من أوّل باب المبنيّ إلى نهاية باب اسم التفضيل)، لركن الدين عليّ بن أبي بكر الحديثيّ، رسالة دكتوراه، ت/ مساعد بن محمّد الغفيلي، كلية اللغة العربية: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ١٤٣٣-١٤٣٤هـ.

٦- المباحث الكامليّة شرح المقدّمة الجزوليّة، لعلم الدّين اللورقيّ الأندلسيّ، رسالة دكتوراه، ت/ شعبان عبد الوهّاب محمّد، كليّة دار العلوم: جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٧- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل (إلى نهاية باب النائب عن الفاعل)، لعبد القادر بن أبي القاسم المكّيّ، ت/ عثمان محمود الصينيّ، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

ثانيًا: المطبوعات:

٨- أدب الكاتب، لابن قتيبة، ت/ د. محمّد أحمد الداليّ، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (٢)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٩- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ، ت/ د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٠- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجانيّ، ت/ محمود محمّد شاكر، دار المدني: جدّة، لا ط، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

١١- أسرار العربيّة، لأبي البركات الأنباريّ، ت/ د. فخر صالح قدّارة، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٢- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين، لعبد الباقي اليمانيّ، ت/ د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة: الرياض، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٣- الاشتقاق، لابن دُريد، ت/ عبد السّلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

١٤- اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجيّ، ت/ د. عبد الحسين المبارك، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥- أشعار النّساء، لأبي عُبيد الله المرزبانيّ، ت/ د. سامي مكّي العاني، وهلال ناجي، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

١٦- إصلاح المنطق، لابن السّكّيت، ت/ أحمد محمّد شاكر، وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف: القاهرة، ط (٤)، ١٩٨٧م.

١٧- الأصول في النّحو، لأبي بكر بن السّرّاج، ت/ د. عبد المحسن الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

١٨- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطّراوة، ت/ د. عيّاد بن عيد الثبيتيّ، دار التراث: مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

١٩- الإقليد (شرح المفصّل)، لتاج الدّين الجَنْدِيّ، ت/ د. محمود أحمد الدّراويش، الإدارة العامّة للثّقافة والنّشر: جامعة الإمام - الرياض، ط (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

٢٠- أمالي ابن الشجريّ، ت/ د. محمود محمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

٢١- أمالي الزجاجيّ، لأبي القاسم الزجاجيّ، ت/ عبد السّلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٢- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، لأبي الحسن القفطيّ، ت/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ: القاهرة، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٣- الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولاّد، ت/ د. زهير سلطان، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٢٤- الأنساب، لأبي سعد السمعانيّ، ت/ الشّيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلميّ اليمانيّ، مكتبة ابن تيميّة: القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٠هـ١٩٨٠م.

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ، ت/ محّمد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، لا ط، ١٩٨٢م.

٢٦- الإيضاح في شرح المفصّل، لابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليليّ، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٧- البسيط في شرح جمل الزجاجيّ، لابن أبي الرّبيع، ت/ د. عيّاد بن عيد الثبيتيّ، دار الغرب الإسلاميّ: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٢٨- البسيط في شرح الكافية، لركن الدّين الحسن بن محمّد الأستراباذيّ، ت/ د. حازم سليمان الحلّيّ، المكتبة الأدبيّة المختصّة: قُم - إيران، ط (١)، ١٤٢٧هـ.

٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، لجلال الدين السيوطيّ، ت/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٣٠- البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، لأبي البركات الأنباري، ت/ د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
٣١- البيان في شرح اللّمع، للشّريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ، ت/ د. علاء الدّين حمويّة، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٣٢- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ، ت/ مجموعة من الأساتذة، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب: الكويت، ط (٢)، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
٣٣- تاريخ إربل المسمّى (نباهة البلد الخامل بمَن ورده من الأماثل)، لابن المستوفي، ت/ سامي بن السيّد الصَّقَّار، دار الرشيد للنّشر: بغداد، لا ط، ١٩٨٠م.
٣٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله الذهبيّ، ت/ د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط (١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
٣٥- التّبصرة والتّذكرة، لأبي محمّد الصيمريّ، ت/ د. فتحي أحمد مصطفى عليّ الدّين، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ: جامعة أمّ القرى- مكّة المكّرمة، ط (١)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٣٦- التّبيين عن مذاهب النحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البقاء العكبريّ، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان: الرياض، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٣٧- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، ت/ أ. د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، وكنوز إشبيليا: الرياض، ط (١)، ١٤١٨/ ١٩٩٧م.

٣٨- تحفة الأديب في نحاة مغني اللّبيب، لجلال الدين السيوطيّ، ت/ د. حسن الملخ، و د. سها نعجة، عالم الكتب الحديث: إربد، ط (٢)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٣٩- التّخمير في شرح المفصّل، لصدر الأفاضل الخوارزميّ، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ: بيروت، ط (١)، ١٩٩٠م.

٤٠- تذكرة النحاة، لأبي حيّان الأندلسيّ، ت/ د. عفيف عبد الرحمن، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الأندلسيّ، ت/ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ: القاهرة، لا ط، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٤٢- التصريح بمضمون التوضيح، للشّيخ خالد الأزهريّ، دار إحياء الكتب العربيّة: القاهرة، لا ط، لا ت.

٤٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لابن أبي بكر الدماميني، ت/ د. محمّد بن عبد الرحمن المفدّى، ط (١)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٤٤- التّكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب: بيروت، ط (٢)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

٤٥- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت/ أ. د. عليّ محمّد فاخر وزملائه، دار السّلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٤٦- التنبيهات على أغاليط الرّواة في كتب اللّغة المصنّفات، لعليّ بن حمزة البصريّ، ت/ عبد العزيز الميمني، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، ١٩٨٦م.

٤٧- التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة، لأبي الفتح ابن جنّي، ت/ أ. د. حسن هنداوي، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميّة: الكويت، ط (١)، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٤٨- توجيه اللّمع، لابن الخبّاز، ت/ أ.د. فايز زكي دياب، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، لابن قاسم المراديّ، ت/ أ. د. عبد الرحمن عليّ سليمان، دار الفكر العربيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٥٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبيّ، ت/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٥١- الجمل في النّحو، لأبي القاسم الزجاجيّ، ت/ د. عليّ توفيق الحمد، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (٥)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٥٢- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ، ت/ د. أحمد عبد السّلام، ومحمّد سعيد زغلول، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٣- حاشية ياسين العليميّ على التّصريح (مطبوع مع التّصريح بمضمون التّوضيح، للشّيخ خالد الأزهريّ)، لياسين بن زين الدين الحمصيّ، دار إحياء الكتب العربيّة: القاهرة، لا ط، لا ت.
٥٤- حجّة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمّد بن زنجلة، ت/ سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرّسالة: بيروت، ط (٥)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٥٥- الحماسة البصريّة، لعليّ بن حسن البصريّ، ت/ مختار الدّين أحمد، عالم الكتب: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٥٦- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر البغداديّ، ت/ عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٥٧- الخصائص، لأبي الفتح ابن جنّي، ت/ د. محمّد عليّ النّجّار، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة: بغداد، لا ط، ١٩٩٠م.
٥٨- الخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف، للّدكتور محمّد خير الحلوانيّ، دار القلم العربي: حلب، لا ط، ١٩٧٤م.

٥٩- الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ، ت/ د. أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم: دمشق ، ط (١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
٦٠- الدّرّة الفاخرة في الأمثال السائرة، لحمزة بن الحسن الأصبهانيّ، ت/ عبد المجيد قطامش، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، ٢٠٠٧م.
٦١- ديوان الحماسة، لأبي تمّام الطائيّ (رواية أبي منصور الجواليقيّ)، شرح/ أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
٦٢- ديوان عنترة بن شدّاد، ت/ محمّد سعيد مولوي، لا ط، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
٦٣- الزّاهر في معاني كلمات النّاس، لأبي بكر بن الأنباريّ، ت/ د. حاتم الضّامن، دار الشّؤون الثقافيّة العامّة: بغداد، ط (٢)، ١٩٨٧م.
٦٤- سِمْط اللآلئ في شرح أمالي القالي، لأبي عُبيد البكريّ، ت/ عبد العزيز الميمنيّ، مطبعة لجنة التّأليف والتّرجمة والنّشر، لا ط، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٦م.
٦٥- الشّافية في علم التّصريف، لابن الحاجب، ت/ د. حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلاميّة: بيروت، ط (١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٦٦- شرح ابن النّاظم على الألفيّة، لبدر الدّين بن مالك، ت/ د. عبد الحميد السّيّد عبد الحميد، دار الجيل: بيروت، لا ط، لا ت.
٦٧- شرح أبيات مغني اللّبيب، لعبد القادر البغداديّ، ت/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتّراث: دمشق، لا ط، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
٦٨- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تقديم/ حسن محمّد، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٦٩- شرح ألفيّة ابن معطٍ، لابن القوّاس الموصليّ، ت/ د. عليّ موسى الشومليّ، مكتبة الخريجيّ: الرّياض، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٧٠- شرح التّسهيل، لابن مالك الأندلسيّ، ت/ د. عبد الرحمن السّيّد، ود. محمّد بدوي المختون، دار هجر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٧١- شرح التسهيل (القسم النحويّ)، للمراديّ، ت/ محمّد عبد النبي محمّد عبيد، مكتبة الإيمان: المنصورة، ط (١)، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٧٢- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للحسن بن قاسم المراديّ، ت/ ناصر حسين عليّ، دار سعد الدين: دمشق، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
٧٣- شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانينيّ، ت/ د. إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرشد: الرياض، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٧٤- شرح جمل الزجاجيّ، لابن بابشاذ، ت/ أ. د. علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث: إربد، ط (١)، ٢٠١٦م.
٧٥- شرح جمل الزجاجيّ، لابن خروف الإشبيليّ، ت/ د. سلوى محمّد عرب، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤١٩هـ.
٧٦- شرح جمل الزجاجيّ (الشّرح الكبير)، لابن عصفور الإشبيليّ، ت/ د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
٧٧- شرح ديوان الحماسة، لأبي عليّ المرزوقيّ، نشر/ أحمد أمين، وعبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٧٨- شرح ديوان الحماسة، للخطيب التبريزيّ، عالم الكتب: بيروت، لا ط، لا ت.
٧٩- شرح الشّافية، لرضيّ الدّين الأستراباذيّ، ت/ محمّد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلميّة: بيروت، لا ط، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٨٠- شرح الشافية، للجاربرديّ، ت/ نبيل أبو عمشة، دار الكتب الوطنيّة: أبو ظبي، ط (١)، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

٨١- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ، للخضر اليزديّ، ت/ د. حسن أحمد العثمان، مؤسّسة الريّان: بيروت، ط (١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

٨٢- شرح شواهد الإيضاح، منسوب لابن برّيّ، ت/ د. عيد مصطفى درويش، نشر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، طبع الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة: القاهرة، لا ط، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨٣- شرح كافية ابن الحاجب، لابن جمعة الموصليّ المعروف بـ (ابن القوّاس)، ت/ د. عليّ الشوملّي، دار الكنديّ: ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٨٤- شرح كافية ابن الحاجب، ليعقوب بن أحمد بن حاجي عوض، ت/ د. سعد محمّد أبو النّور، مكتبة الإيمان: المنصورة، لا ط، لا ت.

٨٥- شرح كافية ابن الحاجب المسمّى بـ (الفوائد الضيائيّة)، لنور الدّين عبد الرحمن الجاميّ، ت/ د. أسامة طه الرفاعيّ، دار الآفاق العربيّة: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٨٦- شرح كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، لأبي الثّناء الأصفهانيّ، ت/ د. عبد الهادي بن أحمد الغامديّ، النّادي الأدبيّ بالباحة، ط (١)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

٨٧- شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، ت/ د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ودار المأمون للتّراث: دمشق ، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

٨٨- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرمانيّ (قسم الصّرف)، ت/ د. المتولّي رمضان الدميريّ، مطبعة التضامن، لا ط، ١٤٠٨هـ،/١٩٨٨م.

٨٩- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافيّ، ت/ د. رمضان عبد التوّاب وآخرين، دار الكتب والوثائق القوميّة: القاهرة، لا ط، ١٩٨٦-٢٠١٢م.

٩٠- شرح اللّمع، لابن برهان العكبريّ، ت/ د. فائز فارس، السّلسلة التراثيّة: الكويت، ط (١)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٩١- شرح اللّمع في النّحو، لأبي نصر الواسطيّ الضّرير، ت/ د. رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٩٢- شرح المفصّل، لموفّق الدين بن يعيش، مكتبة المتنبّي: القاهرة، لا ط، لا ت.
٩٣- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، لأبي عليّ الشّلوبين، ت/ د. تركي بن سهو العتيبيّ، مكتبة الرّشد: الرّياض، ط (١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٩٤- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، ت/ د. جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز: مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٩٥- شرح الملوكيّ في التّصريف، لابن يعيش، ت/ د. فخر الدّين قباوة، المكتبة العربيّة: حلب، ط (١)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
٩٦- الصّحاح = تاج اللّغة وصحاح العربيّة، لإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٩٧- الغرّة المخفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، لابن الخبّاز، ت/ حامد محمّد العبدليّ، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٩٨- فُرْحَة الأديب في الرّدّ على ابن السيرافيّ في شرح أبيات سيبويه، للأسود الغندجانيّ، ت/ د. محمّد عليّ سلطانيّ، دار النّبراس، لا ط، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
٩٩- الفريدة في شرح القصيدة، لابن الخبّاز الموصليّ، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٠٠- الفهرست، لابن النّديم، دار المعرفة: بيروت، لا ط، لا ت.

١٠١- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانينيّ، ت/ د. عبد الوهّاب محمود الكحلة، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

١٠٢- قلائد الجُمَان في فرائد شعراء هذا الزمان، لابن الشَّعَّار الموصليّ، ت/ كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (١)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٠٣- الكتاب، لسيبويه، ت/ عبد السلام محمّد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، لا ت.

١٠٤- كتاب التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّيّ، ت/ مصطفى حجازيّ وآخرين، نشر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، والهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط (١)، ١٩٨٠م.

١٠٥- كشف المشكل في النحو، للحيدرة اليمنيّ، ت/ د. هادي عطيّة الهلاليّ، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٠٦- اللّباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبريّ، ت/ غازي مختار طليمات، و د. عبد الإله نبهان، مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث: دبي، ط (١)، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

١٠٧- لسان العرب، لابن منظور الإفريقيّ، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/١٩٩٠م.

١٠٨- اللّمع في العربيّة، لابن جنّي، ت/ د. حسين محمّد محمّد شرف، عالم الكتب: القاهرة، ط (١)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٠٩- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١١٠- المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، لابن جنّي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ودار المنارة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١١١- المتّبع في شرح اللّمع، لأبي البقاء العكبريّ، ت/ د. عبد الحميد حمد محمّد الزويّ، جامعة قاريونس: بنغازي، ط (١)، ١٩٩٤م.
١١٢- مجمع الآداب في معجم الألقاب، لابن الفُوَطِيّ الشيبانيّ، ت/ محمّد الكاظم، مؤسّسة الطباعة والنّشر: طهران، ط (١)، ١٤١٦هـ.
١١٣- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمّد الميدانيّ، ت/ محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة: بيروت، لا ط، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١١٤- المحاسن والأضداد، للجاحظ، عُني بتصحيحه/ محمّد أمين الخانجي الكتبي، مطبعة السعادة: مصر، ط (١)، ١٣٢٤هـ.
١١٥- المحاسن والمساوئ، لإبراهيم بن محمّد البيهقيّ، ت/ محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، لا ط، ١٩٩١م.
١١٦- المخصّص، لابن سيدة، دار الكتب العلميّة: بيروت، لا ط، لا ت.
١١٧- المدخل إلى تقويم اللّسان وتعليم البيان، لابن هشام اللخميّ، ت/ أ. د. حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية: بيروت، ط (١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
١١٨- المذكّر والمؤنّث، لأبي حاتم السجستانيّ، ت/ د. حاتم الضّامن، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١١٩- المذكّر والمؤنّث، لأبي زكريّا الفرّاء، ت/ د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة دار التّراث: القاهرة ، ط (٢)، ١٩٨٩م.
١٢٠- المذكّر والمؤنّث، لأبي العبّاس المبرّد، ت/ د. رمضان عبد التوّاب، ود. صلاح الدّين الهادي، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٢١- المرتجل، لابن الخشّاب، ت/ علي حيدر، دمشق، لا ط، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٢٢- المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ د. علي جابر المنصوريّ، عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربيّة: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
١٢٣- المسائل المشكلة المعروفة بـ (البغداديّات)، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ صلاح الدّين عبد الله السنكاويّ، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٩٨٣م.
١٢٤- المسائل المنثورة، لأبي عليّ الفارسيّ، ت/ مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، لا ط، لا ت.
١٢٥- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، ت/ د. محمّد كامل بركات، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
١٢٦- المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ، دار الكتب العلميّة: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
١٢٧- المستوفى في النحو، لابن فرخان، ت/ د. محمّد بدوي المختون، دار الثّقافة العربيّة: القاهرة، لا ط، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
١٢٨- مشكل إعراب القرآن، لمكّي بن أبي طالب القيسيّ، ت/ ياسين محمّد السّوّاس، دار المأمون للتّراث: دمشق، ط (٢)، لا ت.
١٢٩- المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح، لابن يسعون، ت/ د. محمّد بن حمود الدعجانيّ، عمادة البحث العلميّ: الجامعة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٣٠- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأبي العبّاس الفيّومي، المطبعة الأميريّة: القاهرة، لا ط، ١٩٢٢م.
١٣١- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزّجّاج، ت/ د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٣٢- معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحمويّ، ت/ د. عمر فاروق الطّبّاع، مؤسّسة المعارف: بيروت، ط (١)، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
١٣٣- معجم البلدان، لياقوت الحمويّ، دار صادر: بيروت، لا ط، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
١٣٤- المفصّل في علم العربيّة، لأبي القاسم الزمخشريّ، ت/ د. فخر صالح قدّارة، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٣٥- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبيّ، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٣٦- المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، لبدر الدّين العينيّ، ت/ أ.د. علي محمّد فاخر وزميليه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
١٣٧- المقتصد في شرح التّكملة، لعبد القاهر الجرجانيّ، ت/ د. أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدّويش، عمادة البحث العلميّ: جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة - الرّياض، ط (١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
١٣٨- المقتضب، لأبي العبّاس المبرّد، ت/ محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت، لا ط، لا ت.
١٣٩- المقدّمة الجزوليّة في النّحو، لأبي موسى الجُزُوْلِيّ، ت/ د. شعبان عبد الوهّاب محمّد، مطبعة أمّ القرى: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٤٠- المقرّب، لابن عصفور، ت/ أحمد عبد السّتّار الجواريّ، وعبد الله الجبوريّ، وزارة الأوقاف والشّؤون الدينيّة: بغداد، ط (١)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٤١- المقصور والممدود، لأبي عليّ القالي، ت/ د. أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجيّ: القاهرة، ط (١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
١٤٢- الملخّص في ضبط قوانين العربيّة، لابن أبي الربيع، ت/ د. علي بن سلطان الحكميّ، ط (١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٤٣- المناهج الكافية في شرح الشافية، للشّيخ زكريّا الأنصاريّ، ت/ د. رزان يحيى خدّام، مجلّة الحكمة: بريطانيا، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٤٤- المنصف، لابن جنّي، ت/ أ. إبراهيم مصطفى، و أ. عبد الله أمين، وزارة المعارف العموميّة: إدارة إحياء التّراث القديم: القاهرة، ط (١)، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
١٤٥- منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، لأبي حيّان الأندلسيّ، أضواء السّلف: الرّياض، لا ط، لا ت.
١٤٦- الموسوعة الميسّرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنّحو واللّغة، جمع وإعداد/ وليد بن أحمد الحسين الزبيريّ وزملائه، مجلّة الحكمة: بريطانيا، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٤٧- الموشّح على كافية الكافية في النحو، لأبي بكر الخبيصيّ، ت/ أ.د. شريف عبد الكريم النّجّار، دار عمّار: عمّان، ط (١)، ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.
١٤٨- نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل، لابن أبي بكر الدلائيّ، ت/ د. مصطفى الصّادق العربيّ، مطابع الثّورة: بنغازي، لا ط، لا ت.
١٤٩- النّجم الثّاقب شرح كافية ابن الحاجب، لصلاح بن عليّ بن أبي القاسم، ت/ د. محمّد جمعة حسن نَبْعَة، مؤسّسة الإمام زيد بن عليّ الثقافيّة: صنعاء، ط (١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٥٠- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخبّاز الموصليّ، ت/ د. عبد الجليل محمّد العباديّ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي: القاهرة، لا ط، ٢٠٠٩م.

١٥١- النّوادر في اللّغة، لأبي زيد الأنصاريّ، ت/ د. محمّد عبد القادر أحمد، دار الشّروق: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٥٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطيّ، ت/ أ. عبد السلام هارون، و أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٥٣- الواضح في علم العربيّة، لأبي بكر الزبيديّ، ت/ د. أمين عليّ السَّيِّد، دار المعارف: القاهرة، لا ط، ١٩٧٥م.

* * *